جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العزوف الانتخابي في الجزائر

" الأسبـــاب والحلـــول"

دراسة ميدانية لطلبة جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–

خلال الانتخابات التشريعية 2017

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:أنظمة سياسية مقارنة و حكم راشد

تاريخ المناقشة:07-07-2018

إعداد الطالبتين:
كوت مسعودة
حداد أمهاني

إشراف الأستاذ:
حلواجي عبد الفتاح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.مساعد/فرج عبد الحميد	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	رئيسا
أ.مساعد/حلواجي عبد الفتاح	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفا ومقررا
أ.مساعد/عبادي خير الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017م

Faculty of Law and Political Science
Department of Political Science

Graduation note is part of the requirements of obtaining the master's degree in political science - specializing

Preparation of students: **Supervision of Prof:**

–

–

Discussion Committee:

Name and Familly name	Scientific Level22	Adjective
President	Professor of Education "B"	
Supervisor and approval	Assistant Professor ''A''	
Discussant	Assistant Professor ''B''	

UNIVERSITY YEAR : 2016/2017

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العزوف الانتخابي في الجزائر

" الأسبـــاب والحلـــول"

دراسة ميدانية لطلبة جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–

خلال الانتخابات التشريعية 2017

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص:أنظمة سياسية مقارنة و حكم راشد

تاريخ المناقشة:07-07-2018

إعداد الطالبتين:
كوت مسعودة
حداد أمهاني

إشراف الأستاذ:
حلواجي عبد الفتاح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ.مساعد/فرج عبد الحميد	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	رئيسا
أ.مساعد/حلواجي عبد الفتاح	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مشرفا ومقررا
أ.مساعد/عبادي خير الدين	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017م

Faculty of Law and Political Science
Department of Political Science

Graduation note is part of the requirements of obtaining the master's degree in political science - specializing

Preparation of students: **Supervision of Prof:**

–

–

Discussion Committee:

Name and Familly name	Scientific Level22	Adjective
President	Professor of Education "B"	
Supervisor and approval	Assistant Professor ''A''	
Discussant	Assistant Professor ''B''	

UNIVERSITY YEAR : 2016/2017

أصبح العزوف الانتخابي ظاهرة تستوجب الوقوف عندها و دراستها،ولم تعد ظاهرة مرتبطة بالدول النامية فقط بل أصبحت عالمية تختلف أسبابها حسب كل بلد.في الجزائر تجلت هذه الظاهرة عام 2002 واستمرت في الاستحقاقات الانتخابية التي تلتها،حيث أظهرت نسب المشاركة وأكدت وجود امتناع عن الانتخاب من قبل المواطنين.وبما أن الانتخاب حق يكفله الدستور فهذا يجعلنا نتساءل ما الذي يجعل المواطن لا يمارس هذا الحق خصوصا في ظل التعددية السياسية والحزبية و تعدد الخيارات أمام المواطنين؟

تعتبر نسبة المشاركة في الانتخابات أهم حدث ينتظره النظام السياسي لأي بلد على وجه الخصوص و أيضا وسائل الاعلام و الأفراد والجماعات،فهي مؤشر عن مدى ديمقراطية وشرعية النظام السياسي، وتدني هذه النسبة يُدخل النظام السياسي في أزمة الشرعية لوجود لوجود أزمة مشاركة.

المشاركة السياسية هي الدعامة الأساسية للديمقراطية ويعد الانتخاب وسيلة من وسائل المشاركة السياسية و الآلية الوحيدة لاسناد السلطة وبالتالي فهي مؤشر عن مدى ديمقراطية مجتمع ما.

الدراسات السابقة:

1-دراسة حبيس حسين حول الشباب والانتخاب درس فيها محددات العزوف الانتخابي باستخدام النظريات السوسيو سياسية واستخدام المنهج الكمي(الملاحظة-الاستبيان) قام بدراسته على عينة من 106 شاب جامعي عازف عن الانتخاب بجامعة سطيف،توصلت دراسته إلى أنّ عزوف شباب هذه العينة نتيجة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، بمعنى ضعف ادماج الشباب اجتماعيا،فقدان الأمل في الانتخابات والمحيط الاجتماعي الذي كرس ثقافة سلبية نحو المشاركة الانتخابية.

2- دراسة يحي بن يمينة بعنوان"السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر-شباب مدينة وهران نموذجا" 2014 أكدت الدراسة التي قام بها إلى وجود عزوف انتخابي للشباب عن المشاركة الانتخابية وذلك ليس لأن الشباب غير مسيس بل هو راجع إلى وجود خلل في مؤسسات التنشئة السياسية وأيضا وظروف البيئة السياسية ،وأن الشباب اظهر نوع آخر من المشاركة السياسية بقيامه بالتظاهرات و الاضرابات.

3-دراسة الفقير سميحة حول العزوف الانتخابي دراسة ميدانية مدينة طنجة نموذجا2008 خلصت الدراسة إلى أن الفرق الكبير بين اهتمامات المواطنين و اهتمامات الحكام سبب في ظاهرة العزوف و وهو ما أسمتهم بالموروث السياسي في المملكة المغربية.

4- دراسة بارة سمير بعنوان" أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة" من خلال دراسة ميدانية على طلبة الحقوق بكلية العلوم السياسية والاعلام بجامعة تيزي وزو 2007 توصل إلى وجود علاقة بين التنشئة السياسية والسلوك الانتخابي وأيضا بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسلوك الانتخابي اضافة إلى دور الحملات الانتخابية في المشاركة الانتخابية

5-دراسة دريس نبيل بعنوان"المشاركة في الانتخابات،بين الدوافع والمعوقات وهي عبارة عن مقال علمي،تطرق فيها للعوامل المسببة لظاهرة الامتناع عن التصويت و التي تحدد طبيعة المشاركة و درجتها،و أن الاتجاهات السياسية و العوامل الاجتماعية و طبيعة الاطار السياسي توثر على المشاركة السياسية،وان الوعي عامل مهم ينمي الرغبة في المشاركة، وأشار إلى أن ضعف المؤسسات السياسية تعرقل المشاركة السياسية بشكل عام،كما أوضح دور الثقافة السياسية وأيضا الأحزاب وطبيعة المناخ السياسي السائد ودور المؤسسة التشريعية كعوامل مؤثرة على المشاركة الانتخابية.

6-دراسة نصير سمارة بعنوان"الانتخاب الاحتجاجي في الجزائر منذ ظهور التعددية الحزبية 1990-2017"

خلصت الدراسة إلى ان مسألة الثقة في النظام السياسي وهو ما أسماه زيف وعي الحكام هي السبب في امتناع المواطنين عن الانتخاب و الذين بدل أن يبحثوا على حلول جاؤوا بحلول على المقاس.

وما يميز هذه الدراسة هو أنها مساهمة تطبيقية أجريت على طلبة حمه لخضر بالوادي،اضافة إلى انها اضافة أكاديمية لموضوع العزوف الانتخابي.

7- دراسة كيم سمير بعنوان"محددات البيئة الداخلية و تأثيرها على السلوك الانتخابي:دراسة لانموذج الانتخابات التشريعية والمحلية 2007 بالوادي" توصل في دراسته إلى أن عوامل البيئة الداخلية للنظام السياسي هي التي تحدد السلوك الانتخابي للفرد،والدور المهم للتنشئة والثقافة السياسية والولاء القبلي والنظام التعليمي كأسباب للمشاركة الانتخابية من عدمها.

أهمية البحث

الأهمية العلمية: هو اضافة أكاديمية لموضوع العزوف الانتخابي كسلوك، أيضا فهم و تفسير ظاهرة العزوف الانتخابي كظاهرة سياسية واجتماعية

أما **الأهمية العملية** فهي معرفة أسباب الامتناع عن الانتخاب و اعطاء الحلول له

أهداف الدراسة

1- معرفة أسباب ظهرة العزوف الانتخابي في الجزائر

2-معرفة الحلول لهذه الظاهرة من خلال معرفة أسبابها

3-الوقوف على النظريات التي فسرت السلوك الانتخابي

4-الوقوف على أهم العوامل المؤثرة على مستوى المشاركة الانتخابية

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:الاهتمام الشخصي بالموضوع و الرغبة في البحث فيه و معرفة أسبابه و فهم الانتخابات لزيادة رصيدنا العلمي وكذا الرغبة في دخول البحث الامبريقي الذي يتميز بالحيوية

الأسباب الموضوعية:العزوف عن الانتخاب أصبح ظاهرة مستفحلة و التي لم تأخذ حقها في الدراسة أكاديميا

حدود الدراسة

تم التركيز في هذه الدراسة على الانتخابات الشريعية الأخيرة 2017 و خصصناها لطلبة جامعة حمه لخضر بالوادي

الاشكالية

تشكل ظاهرة العزوف الانتخابي أحد الظواهر المصاحبة للعملية السياسية في مختلف المجتمعات،والمجتمع الجزائري تمسه هذه الظاهرة بشكل بارز خلال الاستحقاقات الانتخابية لا سيما الأخيرة منها فسنجيب من خلال هذه المذكرة على الاشكالية التالية:

- ما الأسباب الدافعة لتنامي ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر؟ وما الحلول المقترحة لذلك؟

وللاجابة على هذه الاشكالية نطرح جملة من التساؤلات

1-هل يمكن أن تؤثر التنشئة السياسية فعليا على السلوك الانتخابي للفرد؟

2-ما العلاقة بين العزوف الانتخابي و المؤسسات السياسية؟

3-هل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية يؤدي يساهم زيادة المشاركة في الانتخابات؟

4-هل المشاركة الانتخابية عملية تتحكم فيها الانتماءات الضيقة؟

الفرضيات

1-كلما كانت التنشئة السياسية قوية كلما زاد مستوى المشاركة الانتخابية

2-كلما كان أداء المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت

3-ان المستوى الاقتصادي و الاجتماعي المتدني يؤثر سلبا على السلوك الانتخابي للفرد

4-ان الانتماءات الضيقة سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع

المناهج:

-**المنهج التاريخي:**ويستخدم عند استرداد الماضي واسترجاعه،ويستخدم أيضاعند دراسة تغير طرأ على الشبكة الاجتماعية، والتحول في المفاهيم والقيم الاجتماعية،وقد تم الرجوع للماضي وتتبع ظاهرة العزوف وكيف نشأت مما يجعل الحلول ممكنة،حيث يهدف هذا المنهج التحليل والتفسير وليس الوصف فقط ويعتبر منهج شامل لأنه يدرس الماضي والحاضر معا.

الاقتراب النسقي:

و هو من أهم الاقترابات المستخدمة في دراسة الظواهر السياسية،وقد تم الاعتماد عليه باعتبار أن الانتخابات هي نظام له مدخلات و مخرجات وتعتمد على التغذية العكسية.

المنهج الكمي:

تطلبت الدراسة استخدام هذا المنهج لأننا نود الحصول على نتائج كمية(أرقام)، وهو أحد طرق القياس التي يتم استخدامها في الأبحاث والدراسات العلمية،وذلك لاختبار فرضيات معينة، وهو يُمَكِن من الحصول على أرقام لها دلالات احصائية(رقمية) لمشكلة البحث.

أدوات الدراسة:

بما أن البحث ميداني فقد تم استخدام احدى أدوات البحث العلمي وهي الاستبيان قصد جمع المعلومات حول

أسباب العزوف عن الانتخاب، وهي من أكثر الأدوات استخداما في البحوث الكمية

أما عينة الدراسة فشملت طلبة جامعة حمه لخضر بالوادي

تقسيم الدراسة

في هذا البحث تم اختيار دراسة العزوف الانتخابي لمعرفة أسبابه ومحاولة اعطاء الحلول له واعتماد دراسة ميدانية باستخدام أداة الاستبيان،حيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول:

في الفصل الأول تم تناول الاطار النظري والمفاهيمي لموضوع الدراسة بثلاث مباحث،المبحث الأول مفهوم المشاركة السياسية و في المبحث الثاني كان عن المشاركة الانتخابية أما المبحث الثالث فكان عن النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي

بالنسبة للفصل الثاني فهو عبارة عن دراسة تحليلية للعزوف الانتخابي في الجزائر وجاء في ثلاث مباحث المبحث الأول هو مسار المنظومة الانتخابية في الجزائر،تم التطرق لطبيعة النظام الانتخابي والانتخابات التشريعية لسنة 2017،وفي مبحث ثاني كان عن العوامل المؤثرة في العزوف الانتخابي في الجزائر و خصص له مطلبين مطلب للعوامل السياسية ومطلب للعوامل الاجتماعية والاقتصادية،أما المبحث الثالث فكان عن الفواعل المؤثرة في العزوف الانتخابي وهم الأحزاب والبرلمان والمؤسسة التنفيذية.

أما الفصل الثالث ففيه الدراسة الميدانية باالاعتماد على أداة الاستبيان وخصصت لطلبة حمة لخضر بالوادي

جاء في المبحث الأول تعريف لأداة الاستبيان و خصائص العينة،وفي المبحث الثاني تحليل النتائج وفي المبحث الثالث الحلول المقترحة للحد من العزوف الانتخابي.

صعوبات الدراسة:

-تتطلب البحوث الميدانية الكثير من الوقت،وقد كان ضيق الوقت احدى الصعوبات في هذا البحث خصوصا أن أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع غربية ،مما تطلب وقتا لترجمة الدراسات التي تم الاعتماد عليها

-صعوبة وضع أسئلة الاستبيان وضبطها

-قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية التي تناولت هذا الموضوع

تمهيد

تكررت ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر خلال السنوات(1999-2002-2004-2007-2009-2012-2014-2017) في ظل التعددية و الانفتاح السياسي.

بالعودة إلى أول انتخابات تعددية والتي ألغيت نتائجها وتم توقيف المسار الانتخابي في عام 1991 نلحظ أن توقيف المسار الانتخابي كان له أثر سلبي على الظاهرة الانتخابية في الجزائر وعلى مصداقية الانتخابات و على التحول الديمقراطي،لذا فعدم اقبال الموطنين على المشاركة في الانتخابات أضحى ظاهرة مقلقة للنظام السياسي،وظاهرة الامتناع عن التصويت ليست سياسية فقط بل اجتماعية أيضا باعتبار أن السلوك الانتخابي هو سلوك انساني،ولهذا السلوك دلالات وتبعات.

وبالحديث عن المشاركة السياسية يقودنا هذا إلى الحديث عن الديمقراطية و التي من دعائمها المشاركة السياسية التي تُمكن الأفراد من التأثير في صناعة القرار وبالتالي التأثير في مخرجات النظام السياسي، وتُمكنهم أيضا من اختيار من يحكمهم.

إنّ المشاركة السياسية مؤشر على ديمقراطية نظام من عدمها،هذا النظام الديمقراطي الذي يساوي بين كل فئات المجتمع ويكفل حرياتهم وتلبية مطالبهم ولن يكون هذا إلاّ بانتخابات حرة و نزيهة يدلي فيها الأفراد بأصواتهم أو ترشحهم،و بذلك يصنعون القرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و مع أهمية المشاركة السياسية و الانتخابية التي بها نصل لصناعة أو التأثير في القرار نجد المواطنين الجزائريين يعزفون عن ممارسة هذا الحق و هذه السلطة في سلوك يدفعنا لمعرفة أسبابه و دراسته

الفصل الأول:الاطار النظري والمفاهيمي للعزوف الانتخابي

تعد مسألة تحديد المفاهيم من أهم المسائل في حقل العلوم الاجتماعية بشكل عام،لذا وجب التطرق إلى بعض المفاهيم كالمشاركة السياسية و التي يعد الانتخاب وسيلة من وسائلها و معرفة خصائصها و أشكالها،ثم التطرق لموضوع أيضا وهو المشاركة الانتخابية كمطلب ثاني في المطلب الثالث تحديد مفهوم العزوف الانتخابي و معرفة أنواعها والنظريات التي فسرت هذا السلوك

المبحث الأول:المشاركة السياسية

لقي مفهوم المشاركة السياسية اهتماما كبيرا من المفكرين في مجال العلوم الاجتماعيةلأهميته وتداخله مع العديد من المفاهيم وكما هو معروف كانت المشاركة السياسية مقتصرة على الأثرياء و أصحاب المولد النبيل فقط حتى العصر الحديث،أما البقية وهم الأغلبية ممنوعون من المشاركة،منذ عصر النهضة بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية خصوصا خلال الثورة الصناعية وذلك بسبب ظهور قوى جديدة كالعمال والتجار ترغب في أن يكون لها دور،كما ارتفعت أصوات بعض المثقفين منادية بالمساواة والحرية والمصلحة العامة وبمشاركة واسعة في العملية السياسية.

المطلب الأول:مفهوم المشاركة السياسية

قبل التطرف لمفهوم وتعريف المشاركة لا بد من اعطاء تعريف لغوي واصطلاحي لها

1-المشاركة لغة: "ورد في المنجد في اللغة العربية تعريف معنى المشاركة بمعنى شرك-شركا- وصار شركة،وتشاركا،أي وقعت بينهما شركة،اشترك في أمره:أي بمعنى جعله شريكا له فيه،والله جعل له شريكا،فهو مشرك و مشتركا."[1]

2-المشاركة اصطلاحا:"تعني أي عمل تطوعي لا يهدف إلى الربح والمصلحة من طرف المواطن،للتأثير على اختيار السياسات العامة و ادارة الشؤون العامة أو اختيار القادة الساسيين على أي مستوى حكومي كان أو محلي أو قومي"[2].

---

[1]-سعاد بن قفة"المشاركة السياسية في الجزائر:آليات التلقين الأسري نموذجا:(1962-2005)".أطروحة دكتوراه.(قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعةمحمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2012).ص16.

[2]-زكرياء حريزي"المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية:الجزائر نموذجا".رسالة ماجستير(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2011)،ص14.

3-السياسة لغة " كلمة السياسة في اللغة العربية مشتقة من كلمة سوس بمعنى الرياسة أو القيادة و هو اسم مشتق من الفعل ساس أو سوس...والسياسة في الفكر العربي هي القيام بالأمر بما يصلحه والمقصود بالأمر هو أمر الناس"[1].

4-السياسة اصطلاحا فتعني:"الأهداف التي تسعى جهة،(حكومة)ما،لتحقيقها تجاه جهة أو جهات معينة والوسائل التي تتبعها،أو تفكر في اتباعها تلك الجهة،لتحقيق تلك الأهداف"[2]

بعدما تم التعرف على المشاركة والسياسة لغة واصطلاحا نعطي بعض التعريفات عن المشاركة السياسية

تعريف المشاركة السياسية:

يعرفها" **موريس دوفرجيه**" بأنها:"عبارة عن صراع متواصل بين فئة اجتماعية تسعى لبسط نفوذها و التحكم في مصير المجتمع كله والتمتع بجميع الخيرات،وبين فئة مناهضة لها تحرص على توفير الأمن والعدالة لجميع الأفراد وتحويل أجهزة الدولة إلى أداة فعالة لتحقيق الوئام الوطني،ودمج الأفراد في مجتمع تسوده العدالة"[3]

نقد/غاب عن هذا التعريف دور الشعب في المشاركة السياسية التي لا تقتصر على الأحزاب السياسية فقط،حيث الانتخابات هي احدى الوسائل المتاحة للشعب في المشاركة السياسية.

تعريف "**فيليب برو**":"هي مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية،و يقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة"[4].

تعريف" **صامويل هنتغتون**":"النشاط الذي يقوم به مواطنون معنيون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي"[5].

---

[1]-جمال سلامة علي،أصول العلوم السياسية اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات.القاهرة:دار النهضة العربية،2003،ص19.

[2]-عبد النور ناجي،أزمة المشاركة السياسية.عنابة:(د م ن)،2007،ص10.

[3]-موريس دوفيرجيه،مدخل إلى علم السياسة.(ترجمةسامي الدروبي وجمال الأتاسي)،دمشق:دار دمشق،1964،ص ص12،13.

[4]-فيليب برو،علم الاجتماع السياسي.(ترجمة محمد عرب صاصيلا)،بيروت:المؤسسة الجامعية،2009،ص301.

[5]-ابراهيم ابراش،علم الاجتماع السياسي:مقارنة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي.(د ب ن)،منشورات-اي-كتب،ص144.

يكمل تعريف" **فيليب برو**" تعريف " **دوفيرجيه**"،حيث ركز في تعريفه على الشعب و دوره في التأثير كما يربط مفهوم المشاركة السياسية بمفهوم المواطنة

أما في تعريف "**هنغتنتون**" فيرى أن المشاركة السياسية هدفها التأثير على صنع القرار بمعنى التغيير و التأثير في مخرجات النظام السياسي و جعل هذه المخرجات تلائم و تتماشى مع مطالب الأفراد.

تعريف "**رايت**": "نشاط يقصد به التأثير في اختيار القائمين بالحكم وفي كيفية قيامهم به"[1].

تعريف "**ماك كلوسكي**":"هي تلك الأنشطة الارادية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام،و في تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر"[2].

-يضيف "**ماك كلوسكي**" مسألة الارادة والتي يساهم الأفراد بطواعية في اختيار الحكام و في التأثير في السياسة العامة.

و من العرب الذين عرفوا المشاركة السياسية نجد تعريف" **محمد السويدي**" الذي عرفها بأنها:"عملية اجتماعية سياسية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه،بحيث تكون له الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع و كذلك ايجاد أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف"[3].

في تعريفه" **محمد السويدي**" يرى أن المشاركة السياسية لا تكون فقط سياسية بل اجتماعية حيث يشارك الفرد سياسيا لصالح مجتمعه.

تعريف السيد "**عبد الحليم الزيات**":"عملية طوعية رسمية تنم عن سلوك منظم مشروع و متواصل،يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد،ينبع عن ادراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها،من خلال ما يباشره المواطن من أدوار فعالة مؤثرة في الحياة السياسية"[4].

وكتعريف اجرائي للمشاركة السياسية هي:" نشاط سياسي يقوم به الفرد أو الجماعات لاختيار حكامهم و التأثير في السياسة العامة و صنع القرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، اما عن طريق التصويت أو الانتماء الحزبي"

---

[1]-فاطمة الزهراء منصوري"دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية:دراسة حالة الحملة الانتخابية لحزب التجمع الديمقراطي خلال تشريعيات ماي 2012".مذكرة ماستر (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2014)،ص26.

[2]-عبد الاله واردي،"التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية"،في الحوار المتمدن،العدد1994،(13-03- 2018).

[3]-محمد السويدي،علم الاجتماع ميدانه وقضاياه.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1990،ص160.

[4]-محمد لمين لعجال"اشكالية المشاركة السياسية و ثقافة السلم"،مجلة العلوم الانسانية،العدد 12،2007 نوفمبر،ص 244.

المطلب الثاني:خصائص المشاركة السياسية

من خلال تعريفات المشاركة السياسية نعرف الخصائص والتي تتمثل في جملة من الخصائص منها :

1- الفعل: "ويقصد به الحركة النشيطة والفعالة للجماهير لتحقيق هدف أو عدة أهداف معينة"[1]

2- التطوع:"ويقصد به أن يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعا واختيارا منهم في انجاز أهداف قضايا مجتمعهم بعيدا عن أي لون من ألوان الضغط و الاكراه"[2].

3- الاختيار:"و نعني به اعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة و التعضيد للعمل السياسي و الجهود الحكومية مع مصالحهم،و أهدافهم المشروعة"[3]

4-"الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية،بل أن نموها يتوقف على اتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته،وجعلها حقوقا يتمتع بها كل انسان في المجتمع"[4]

5- المشاركة السياسية سلوك ايجابي واقعي،بمعنى أنها ترجم إلى أعمال فعلية و تطبيقية وثيقة الصلة بحياة و واقع الجماهير"[5]

---

[1]-أحمد بنيني"الاجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر".أطروحة دكتوراه.(قسم العلوم القانونية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2006)،ص08.

[2]- المرجع نفسه،ص08.

[3]-سعاد بن قفة،مرجع سابق،ص86.

[4]-خالد بن جدي"طبيعة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات الأخيرة بالمغرب-اقتراع 14 نوفمبر 1997".أطروحة دكتوراه.(قسم القانون العام،كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية،جامعة محمد الخامس،الرباط،المغرب،2003)،ص22.

[5]-عبد الاله الواردي،مرجع سابق.

المطلب الثالث:أشكال الممارسة السياسية

سبق الذكر إلى أن المشاركة السياسية تعني اهتمام الفرد بالمسائل السياسية بمختلف صوره سواء كان تأييدا أو رفض أو غيره،و يمكننا التمييز بين نوعين من المشاركة السياسية وهي المشاركةالسياسية الرسمية وغير الرسمية

* **المشاركة السياسية الرسمية:**"من المعروف أن الرسميين و أصحاب المناصب هم الذين يقومون بها من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار للنسق الذي يهيمنون عليه"[1]

***المشاركة السياسية غير الرسمية:"فيقوم بها الأحزاب السياسية خارج السلطة و أيضا جماعات المصالح وجماعات الضغط والأقليات هؤلاء يمثلون المعارضة،حيث تعتبر المعارضة مشاركة سياسية غير رسمية"[2].**

و هناك من يصنفها إلى ثلاث مستويات

حيث يصنفها **ابراهيم الأبراشي** إلى:

1-مشاركة منظمة وهي التي تكون في اطار مؤسسة أو تنظيم وتكون حلقة وصل بين المواطن والنظام السياسي،لها جهاز يقوم بتجميع المطالب وايصالها لهذا النظام ،يقوم بهذه المهمة الأحزاب السياسية، النقابات، الاتحادات المهنية و غيره

2-مشاركة مستقلة:حيث يكون المواطن حرا في المشاركة أو عدمها

3- مشاركة ظرفية وتضم عامة الناس و تكون مناسباتية أي في أوقات الاستحقاقات الانتخابية[3]

---

[1]-سامية خضر صالح"المشاركة السياسية و الديمقراطية واتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا.(د ب ن)،(د د ن)2005،ص28.

[2]-المرجع نفسه،ص28.

[3]-ابراهيم أبراش،مرجع سابق،ص ص 205،251.

المطلب الرابع:مستويات المشاركة السياسية

هناك أربع مستويات للمشاركة السياسية و هي:

أ- المستوى الأعلى ممارسوا النشاط السياسي:"ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم بعض الشروط كالتبرع لمنظمة أو مترشح،العضوية في منظمة سياسية ما،حضور الاجتماعات السياسية،المشاركة في الحملات الانتخابية"[1]

ب-المستوى الثاني المهتمون بالنشاط السياسي:"يشمل الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون الأحداث السياسية"[2]

جـ-المستوى الثالث الهامشيون في العمل السياسي:يشمل غير المهتمين بالسياسة ولا يميلون للعمل السياسي،وان كان قد يشارك البعض اضطراريا في أوقات الأزمة أو عند الشعور بأن مصالحهم مهددة"[3]

د-المستوى الرابع المتطرفون سياسيا:"و يشمل الأفراد الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة،حيث يلجؤون إلى العنف،فالفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة والنظام السياسي بصفة خاصة فإما ينسحب من المشاركة أو يستخدمها بصورة تتسم بالحدة والعنف"[4]

---

[1]-السيد عليوة و منى محمود،"مفهوم المشاركة السياسية"،مجلة مقاربات. (15-03-2018)،ساعة 14:25.

[2]-عبد النور ناجي،المدخل في علم السياسة.عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع،2007،ص123.

[3]-محسن الندوي،"مشاركة الشباب في الحياة السياسية و دورها في تحقيق كرامة الانسان"،في:**الحوار المتمدن**،العدد2597،(15-03-2018).

[4]-أحمد سعيد تاج الدين،الشباب والمشاركة السياسية.(د ب ن)،(ترجمة:نشوى عبد الحميد)،ص12.

المبحث الثاني:المشاركة الانتخابية كوجه للمشاركة السياسية

تعد المشاركة الانتخابية مظهر من مظاهر المشاركة السياسية والتي تعني مشاركة الأفراد في العملية الانتخابية،وتعكس هذه المشاركة اهتمامهم بالحياة السياسية والانتخابات.

تم التطرق سابقا لمفهوم المشاركة وسيتم لتتطرق في هذا المبحث لتعريف المشاركة الانتخابية و مفهوم الانتخاب وشروطه والذي أصبح من أهم المواضيع وأعقدها كما ارتبط بالديمقراطية و ترسيخها، وأضحى الانتخاب أيضا الوسيلة الوحيدة لاسناد السلطة والمعيار الذي نقيس به مدى ديمقراطية مجتمع ما.

المطلب الأول:تعريف المشاركة الانتخابية

تعرف المشاركة الانتخابية بأنها:"عملية ارادية واعية ومستمرة و متراكمة–و ان كانت موسمية– يتمكن من لهم الحق في مباشرة حقوقهم السياسية من خلالها امكانية الانتقاء أو الاختيار أو المفاضلة أو الاقتراع على من يمثلونهم أو ينوبون عنهم، وهي عملية تبادلية،فبقدر ماهي حق مكفول من قبل الدستور والقانون إلا أنها واجب نابع من المؤسسة الاجتماعية والسياسية للفرد في مجتمعه "[1]

و هي تمثل شكل من أشكال الممارسة السياسية يتعلمه المواطن مع بدايات نشاته في الأسرة والمدرسة و مراكز الشباب ومختلف السياسات التي ينتمي إليها"[2]

من خلال هذا التعريف يلاحظ أن المشاركة الانتخابية انها ارادية وتتسم بالاستمرارية وهي الطريقة التي يعبر بها الأفراد عن آرائهم وهي حق من حقوقهم التي يكفلها الدستور، و وجب أن اعطاء مفهوم الانتخاب أيضا

و للمشاركة الانتخابية عدة أشكال منها:

"المشاركة بالترشح في الانتخابات،المشاركة في الحملات الانتخابية،المشاركة بالصوت الانتخابي،المشاركة في مراقبة العملية الانتخابية"[3].

---

[1]–فاطمة الزهراء منصوري،مرجع سابق،ص27.

[2]–مدحت فؤاد فتوح،تنظيم المجتمع السياسي.القاهرة: دار النهضة العربية،1996،ص36.

[3]–أحمد عطية الله،القاموس السياسي.القاهرة: دار النهضة العربية،ط3، 1988،ص129.

المطلب الثاني:مفهوم الانتخاب

الانتخاب كغيره من المصطلحات السياسية يوجد له العديد من التعريفات حسب المنطلقات الفكرية التي ينطلق منها من عرفوه، وتنبع أهمية موضوع الانتخاب من الوظائف التي يقوم بها حيث أنه بواسطته تسند السلطة بطريقة شرعية ويعطي للمواطنين حق المشاركة السياسية و ممارسة السيادة من خلال حقهم في اختيار من يحكمونهم

***الانتخاب لغة:**"جاء في المعنى اللغوي للانتخاب في لسان العرب لابن منظور أن الانتخاب من فعل نخَب ونخَب الشيء أي اختاره، والنخبة ما أختاره منه ونخبه القوم ونخبتهم وخيارهم...الانتخاب هو الاختيار"[1].

***الانتخاب اصطلاحا:**"الطريقة التي بموجبها يعطي الناخب للمنتخب وكالة ليتكلم ويتصرف باسمه"[2].

كما يعرف على" أنه اصطلاح يطلق على مجموع العمليات التي يتم بمقتضاها اختيار الناخبين لمن يمثلهم طبقا للقوانين المنظمة للانتخابات"[3].

يعرف "**دافيد ايستون**" الانتخاب بأنه:"تعبير يقدمه المواطن عما ينتظرونه من النظام السياسي،و يقوم هذا الأخير بالتعبير عن تلك الأماني في شكل قرارات تطبق على المحكومين،مثيرا ردود أفعال تتجسد هي الأخرى في شكل أماني جديدة وهكذا"[4].

تعريف "**أحمد زكي بدوي**":"أحد أشكال الاجراءات التي تقررها قواعد منظمة ما،ويختار بمقتضاه بعض أو جميع الأعضاء شخصا أو عددا من الأشخاص لتولي السلطة في منظمة ما"[5].

---

[1]-عبد الفتاح حلواجي،محاضرة بعنوان:الأنظمة الانتخابية المفهوم ولمحة تاريخية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،الوادي،الجزائر،2017.

[2]-أحمد فاروق محمد الصالح"استخدام جماعات المهام في تنشيط اتجاهات أعضاء مراكز الشباب نحو المشاركة الانتخابية"،مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الانسانية،ج3،القاهرة:جامعة المنيا،2001،ص07.

[3]-حسن مصطفى البحري،الانتخاب كوسيلة لاسناد السلطة في النظم الديمقراطية.جامعة دمشق:2014،ص05.

[4]-خالد زعاف"اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية"دراسة ميدانية مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية1997 والانتخابات التشريعية 2002".مذكرة ماجستير.(قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة البويرة،الجزائر2007)،ص10.

[5]-أحمد زكي بدوي،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية.بيروت:مكتبة لبنان،1978،ص129.

المطلب الثاني:الشروط الموضوعية لممارسة حق الانتخاب

للانتخاب جملة من الشروط هي:

1-**الجنسية:**"وهي من الشروط المهمة للتمييز بين المواطن وغيره،التمييز بين المواطنين و المجنسين،حيث أن معظم الدول تشترط ضرورة انقضاء مدة معينة للسماح للمتجنسين بممارسة هذه الحقوق"[1].

2-السن:"تحدد قوانين الدول سن ممارسة الحق الانتخابي حسب ظروف كل دولة فمنهم من يرفعها و منهم من يخفضها.

"تشترط كل القوانين الانتخابية في العالم ضرورة توافر سن معين ليتمكن المواطن من ممارسة الانتخاب ليكون ناخبا، و ان كانت تختلف هذه القوانين في تحديد هذه السن لكنها تتراوح بين 18-25 سنة"[2].

3-التمتع بالحقوق السياسية: حيث يستثنى الأشخاص المحكوم عليهم قضائيا أو غير المؤهلين عقليا

4-التسجيل في القوائم الانتخابية:"وضع هذا الشرط لمكافحة الغش الانتخابي و منع تكرير التسجيلات أو التصويت في عدة أماكن ان لم تكن هناك قوائم مضبوطة"[3].

---

[1]-فاطمة الزهراء،مرجع سابق،ص30.

[2]-سعيد بوشعير،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة.ج1،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ص ص88،90.

[3]-أحمد برة، محاضرة بعنوان:طبيعة الانتخاب،كلية الحقوق والعلوم السياسية،الوادي،الجزائر،08-03-2017.

المبحث الثاني:العوامل المؤثرة في العزوف الانتخابي في الجزائر

المطلب الأول:العوامل السياسية

1-التنشئة السياسيةPolitical Socialization:

أ-مفهوم التنشئة السياسية:

1-يقول **هايمنhymam** في كتابه"التنشئة السياسية" بأنها: "عملية تعلم الفرد المعايير الإجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلف والتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الإجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الإتجاهات والقييم السائدة في المجتمع,وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم"[1]

-عرفها "**فاجن**" **fagen**" بأنها: "عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، أو بأسلوب مخطط له أو غير مخطط له،لخلق أنواع من المواطنين ضرورية لبقاء ونمو المجتمع"[2]

- وعرفها **كينت لانجتون**"**K.langton** بأنها:"عملية مستمرة و جزء من النسق الاجتماعي الذي يوجه لاكتسابها بواسطة الأعضاء الجدد من أجل تعلمهم واكتسابهم سلوكا سياسيا معينا،ليساعدهم على كيفية التفكير والشعور بالنسق السياسي الذي يعيشون فيه"[3]

ب-مؤسسات التنشئة السياسية:

هناك مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية:

1-الأسرة:

يظهر دور الأسرة في التنشئة السياسة، خاصة بإعتبارها المؤسسة الأولى التي تتكفل بتنشئة المواطن إجتماعيا عامة،و من خلال العلاقات التي تنشأ داخل الأسرة يكتسب المواطن مجموعة من السلوكيات والقيم والإتجاهات، وقد أكدت معظم الكتابات التي تناولت التنشئة على أن الأسرة هي أهم أدوات التنشئة نظرا لما لها من تأثير

[1]-ناجي غزي،"دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية"،في: الحوار المتمدن http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171046 ،العدد 6238،03-04-2018.

[2]-المنتدى العربي للعلوم الاجتماعية الانسانية،التنشئة السياسية.

[3]- عبد الله محمد عبد الرحمن،علم الاجتماع السياسي:النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة.بيروت:دار النهضة العربية،2001،ص445.

حلزوني يمتد لسيطرة كل الأدوات الأخرى مثل جماعات الرفاق والمؤسسة والسلطة ووسائل الإعلام وغيرها،لكن هي الوحيدة المشتركة بين كل المجتمعات،أيا كانت طبيعتها وتطورها

2-المدرسة:"تمثل مؤسسة الرسمية الأولى التي تستخدمها النظم السياسية في بث وترويج قيم معنية تتفق وأهدافها،من خلال المقررات الدراسية وتتبع أهميتها من خلال طول الفترة التي يقضيها الفرد في التعليم وإرتباط النظام المدرسي بالدولة وخضوعه للسلطة السياسية،فالمدرسة تعد من أهم المؤسسات الأساسية في عملية التنشئة السياسية"[2]

وتقوم المدرسة بعملية التنشئة بطريقتين:التثقيف السياسي،وطبيعة النظام المدرسي من خلال برامجه ومبادئه وأهدافه

3-وسائل الإعلام:تلعب وسائل الإعلام دور في تنشئة الفرد سياسيا ويختلف مدى نجاحه من مجتمع لآخر,وهذا حسب طبيعة ودور المستوى الثقافي للأفراد وللمجتمع,ومدى حرية وسائل الإعلام وتمتعها بالديمقراطية لأن العلاقة بين التطور لوسائل الإتصال الجماهيري والمعرفة السياسية علاقة وثيقة جدا,من خلال تأثير هذه الوسائل في العملية السياسية والاجتماعية وتوجيهها

4-الأحزاب السياسية:"يرى الكثير من ان الحزب هو البناء السياسي الأكثر تأثيرا في عملية التنشئة بالنظر إلى عملية التجميع التي يقوم بها, وكثرة الأفراد المنتمين إليها,وإمكانية مشاركتهم المباشرة و الواسعة بصورة دائمة ومنضبطة خدمة للفرد والمجتمع عموما"[3]

---

[1] محمد سعد ابو عامر وآخرون،السياسة بين النمذجة والمحاكمة،،الأسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2004،ص ص 198 201.

[2]-سمير خطاب،التنشئة السياسية و القيم.القاهرة:ايتراك للنشر و التوزيع،2004،ص49.

[3]-الجيلاني مقدم وبهرام مصطفى"دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب:حزب التنمية العدالة نموذجا".مذكرة ماستر (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة).ص ص 27،29.

جـ-العلاقة بين التنشئة و الثقافة السياسية والعزوف الإنتخابي في الجزائر:

من بين أهم العلاقات المسؤول عنها المجتمع نجد ثلاثة أنماط:

أولا:نمط وأدوات التنشئة السياسية فما زال النمط السلطوي يسيطر على عملية التنشئة,والواقع الذي يحيا به الطفل في الأسرة بإعتبارها أهم وأول أدوات التنشئة هو واقع سلطوي كما يستمر هذا النمط في مختلف مراحل العمر سوى في المدرسة أو الجامعة أو الوظيفة(...)فكلما كانت تهيئة المناخ الدمقراطي السليم للممارسة السياسية من جهة ومن جهة يمكن أن يؤدي إلى إعادة تشكيل نمط والتنشئة والقيم المسيطرة عليهاويدفع إلى نمط من التنشئة أكثر ديمقراطية"[1]

ثانيا:السلبية الشعبية واللامبالاة,وعدم الميل إلى المشاركة السياسية نتيجة ضعف الإتصال بين الجماهير والنظام السياسي حتى أن غالبية أعضاء البرلمان أنفسهم تتجه إليهم السلبية بعد حصولهم على المقاعد في البرلمان والتغيب عن مناقشات المجلس وحضور جلساته.

ثالثا-سيطرة الطابع الشخصي على العلاقات السياسية: ويقصد به أن الروابط والصلات الشخصية تلعب دورا في التأثير على العملية السياسية وخاصة عملية التجنيد النجوي_علاقات النسب والمصاهرة والزمالة_تحول دون تطور المؤسسات ونضجها ويضعف من إستقلاليتها ويمكن علاجها بما يلي:وضع معايير الموضوعية المتعلقة بالكفاءة والعلم والقدرة هي الأساس في إختيار الكوادر.

رابعا: إن عدم إهتمام المواطن بالتنشئة السياسية لأنشائه ومن ثم قلة الوعي والأدراك السياسي يؤدي لإعاقة عملية المشاركة السياسية,فضعف مستوى الثقافة السياسية والذي هو ناتج عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يؤدي الى انخفاض من درجة المشاركة السياسية ولاسيما عدم الإمتلاك بطابع إنتخابية وضعف الحرص على الإشتراك في عملية التصويت[2]

---

[1]-الجيلاني مقدم و بهرام مصطفى،دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب"حرزب العدالة والتنمية نموذجا"،مذكرة ماستر في العلوم السياسية،جامعة الدكتور الطاهر مولاي-سعيدة-كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2016،ص ص 27 29.

[2] محمد نور البصراتي,الأحزاب والمجتمع:معوقات المشاركة السياسية,كولان,تاريخ النشر:2010/12/23,سا:10:47:51.
www.gulan_media.com./arabic/prant.

د-تعريف الثقافة السياسية:politicalculture

*يعرفها **ألموند(almond)**:"الثقافة السياسية بأنها مجموعة التوجيهات السياسية والإتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه دوره كفرد في النظام السياسي"[1]

*تعريف**(فليب برد)**p.baroud:"تتكون الثقافة السياسية من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقاتهم للسلطة التي تحكمهم،كما تسمح بكل منهم بتحديد موقعهم في مجاله السياسي المركب،وذلك من خلال تعبئة حدا أدنى من المظاهر الواعية أو غير الواعية التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال أو في سلوكه كناخب أو مكلف بدفع ضريبة...إلخ[2]

*يعرف **لوسيان باي:** الثقافة السياسية بأنها "مجموعة الإتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي[3]

---

[1] سمير خطاب،التنشئة السياسية والقيم.جامعة النموفية،ايتراك للنشر والتوزيع،ص42.

[2] مولد زايد الطبيب،علم الإجتماع السياسي.ليبيا:دار الكتب الوطنية نبغازي2007،ص183.

[3] سمير خطاب،المرجع نفسه،ص21.

هـ-أنماط الثقافة السياسية:

تتمحور الثقافة السياسية حسب التصنيف الذي أورده "**ألموند**"و"**سيدني فابريا**" في كتابهما "الثقافة المدنية" وهو التصنيف الأكثر شيوعا إلى ثلاث أنماط تتمثل فيما يلي:

1-الثقافة السياسية الضيقة(التقليدية):

"يتصف أفراد المجتمع في ظل هذا النمط من الثقافة بضيق الأفق والتفكير،حيث لا يوجد هناك ما يربط بينهم وبين النظام السياسي،فضلا على أنه لا تتوفر لديهم معلومات بالقدر الكافي عنه،ويتسم وعيهم من جهة وإدراكهم حول تأثيرهم والتزامهم تجاه النظام السياسي من جهة أخرى بالانعدام،مما يعني أنهم لا يؤثرون في العملية السياسية ولا يتأثرون بها"[1]

2-الثقافة السياسية التابعة(الخاضعة):

"هذا النمط من الثقافة يكون من ناحية الإدراك ايجابيا،بحيث يدرك المواطن النظام من جانب المخرجات والتذبذب من جانب المدخلات،أما من ناحية المشاعر والتقييم فإن هؤلاء المواطنين قد يكونون مؤيدين أو معارضين،أما سلوكهم فعادة ما يكون سلبيا نظر لعدم قدرتهم أو شعورهم بعدم قدرتهم على التأثير في النظام فالكثير من هؤلاء لا يشاركون مشاركة فعلية في العملية السياسية أو نفس الوقت لا يصوتون ولا يتدخلون في السياسة"[2]

"وهذه الثقافة تتيح للأشخاص معرفة قواعد اللعبة السياسية،غير أنهم يبقون تابعين للأشخاص و الاحزاب أو البرامج الحكومية،وهذا أيضا ما يسميه كل من"غابربال آلموند"و"دبوويل"بالعنصر العاطفي،حيث يتجلى في التعاطف من عدمه من هذا الرجل السياسي أو ذلك أو برفض و قبول النظام السياسي أو الايديولوجي"[3]

---

[1] إبتسام محمد"دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العدات ما قبل وبعد الإحتلال" ،مجلة الدراسات الدولية،العدد35،ص137.

[2]-نبيل حليلو،"التنمية والثقافة السياسية:أية علاقة؟"،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد08،جوان 2012،ص28.

[3]-منصور مرقومة،"المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية،"،مجلةدفاتير السياسة والقانون ،أفريل2012،ص28.

3-الثقافة السياسية المشاركة:

"وهي الثقافة التي يكون فيها المواطنون فاعلين ويشعرون على أنهم قادرين على التأثير في السلطة السياسية ويعدون مثل هذا الشعور طبيعيا ويدعونهم إلى التدخل والمشاركة في حياة العامة،فهي تربط بمعرفة الجماهير ووعيهم بالنظام السياسي في حركته ومؤسسته ومدخلاته ويسود هذا النمط من الثقافة السياسية في المجتمعات الديمقراطية التي يكون فيها الرأي العام مؤشرا من خلال المؤسسات التي تعبر عنه مثل الأحزاب السياسية،جماعات الضغط أو من خلال إجراءات التصويت أو الترشح في الانتخابات والندوات"[1]

المطلب الثاني:العوامل الإجتماعية والإقتصادية

أ-العوامل الإجتماعية:

ان تأثير العوامل الاجتماعية في سلوك الناخبين يظهر من خلال نظرة المواطنين للانتخابات التي تختلف من واحد لآخر وهذا تبعا للظروف الاجتماعية التي يعيشها كل مواطن ومن هذه الظروف نذكر:

1-الإنتماء والولاء القبلي وتأثيره على العملية الإنتخابية في الجزائر:

*نجد في قاموس علم الإجتماع أن القبيلة تعبر عن "نسق في التنظيم الإجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والبلديات والعشائر،وتقطن القبيلة عادة إقليما معينا ويكتفيها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند الى مجموعة من العواطف الاولية"[2]

*أما تعريف الإنتماء على أنه علاقة نفسية في المقام الأول وهو الشعور بمفهوم "النحن"وتنبثق من ذلك العلاقة بين"النحن"و"الهم" فالانتماء هو شعور الإنسان بالإنخراط في جماعة ما، واعتناقه لرموزها وتقاليدها وسلوكياتها[3]

"و تتجلى معالم الإنتماء وعلاقته بالانتخاب والدولة الوطنية في الجزائر من خلال العديد من المناسبات الإنتخابية والعودة للانتماءات التقليدية(العائلة،القبيلة،العرش،الجهوية و الطائفة)هذه العودة تم تفسيرها بفشل

---

[1]- علي الدين هلال ونفيين مسعد،النظم السياسية العربية: قضايا الإستمرار والتغير.ط2،بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية،2006،ص272.

[2]-محمد نجيب بو طالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص55.

[3]-علي الدين هلال ونيفين مسعد،مرجع سابق،ص272.

مشروع التحديث الذي تبنته الدولة الوطنية في القضاء على البنى التقليدية والذي أدى الى تعاظم دور هذه الأخيرة في المجال السياسي و إنعكس على العملية الإنتخابية وتحول من صراع بين الأفكار السياسية الى صراع بين العشائر والطوائف أو صراع ديني وجهوي"[1]

"ان التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري خاصة خلال التسعينات عرزت من هذه الظاهرة اذ أدى انسحاب الدولة من الميدان الاقتصادي والاجتماعي إلى عودة الافراد إلى الإنتماءات الأولية وفي نفس الوقت بروز فئة الرجال الأعمال الجدد بمختلف أصنافهم وقطاعات نشاطهم والتي استعملت المال كوسيلة عمل وإقناع داخل المجال السياسي، وهذه الظاهرة تم ربطها بالزبونية والفساد السياسي ما أنجر عنه عزوف المواطن عن المشاركة في الإنتخابات"[2]

"إضافة إلى ذلك كثرة الإنشقاقات الحزبية وكثافة حضور القوائم الحرة(المستقلة)في العديد من المناسبات الإنتخابية ثم تفسيرها بعودة الولاءات الأولية والتقليدية وهي ظاهرة لا يمكن فهمها الا بالعودة الى يوميات الحياة السياسية والوطنية والصراعات التي تعرفها والتحولات التي تعيشها في ابعادها التقليدية"[3]

أيضا ومن دلائل تعاظم دور الولاءات أن المرشح الجزائري لا يثق مثلا في وسائل الدعاية الإنتخابية الحديثة والتي تقوم على استعراض البرامج الإنتخابية والإنجازات في وسائل الإعلام والمناقشات والحلقات وتوزيع المنشورات،بل يعتمد أكثر على طقوس و وسائل تقليدية مثل"الزردة"و"الوعدة"ولجوئه المبني على المعارف السابقة لتركيبة المجتمع الجزائري.

حيث توصلت احدى الدراسات الميدانية التي حاولت تحليل الثقافة السياسية في بعض الدول العربية ومنها الجزائر،أن الأسرة جاءت في المركز الأول من حيث اهتمامات الأفراد بنسبة77.3% مقارنة بالدول34% والوطن العربي29.5% والعالم الإسلامي17.6%.

كذلك الأبحاث السوسيولوجية الحالية،خاصة سيوسولوجيا الإقتراع تقف عند هذا التقاطع بين المقترع والمبرمج اجتماعيا والمقترع المحدد بذاتيته.

---

[1]-عبد الناصر جابي"الانتخابات التشريعية الجزائرية:انتخابات استقرار أم ركود"،في:علي خليفة الكوردي،الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية،ص80.

[2]- عبد الناصر جابي،مواطنة من دون استئذان،دار الشهاب.

[3]- محمد خداوي"الإنتخابات في الوطن العربي بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد 7 جوان 2012.ص54.

"يحدث هذا كله بالرغم من أن هذه الظاهرة تقل في المدن الكبرى،هذه المناطق عرفت صيرورة تحضر مكثف أضعفت من قوة وكثافة الروابط والإنتماءات التقليدية،لكن يبدوا أن عملية التحضر urbanisation لم تصاحبها عملية التمدنcitadint"[1]

إن تأثير العوامل الإجتماعية في سلوك الناخبين يظهر من خلال نظرة المواطن للإنتخابات التي تختلف من واحد لآخر,وهذا اتباعا لظروف اجتماعية التي يتميز بها كل مواطن ومن بين الظروف نذكر:

1-ظاهرة الأمية:"فالمجتمعات التي تشيع فيها ظاهرة الأمنية,قد تهمل الإنتخابات ولا توليها إهتماما نظرا لضعف ثقافتها ومستواها العلمي فالأمية تسبب في انتشار ظاهرة الإغتراب السياسي التي تؤدي الى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية،كما من الممكن أن تؤدي لمشاركة غير فعالة وغير واعية أي أداء غير عقلاني"[2] والعكس صحيح.

جدول رقم 1:تطور نسبة الأمية في الجزائر:(1998-2006)

الفئة العمرية	**1998**			**2006**		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
15 سنة وأكثر	23.5%	%45.7	%34.5	%18.6	%35.6	%27.2
بين 15 إلى24سنة	%7.29	%19.07	%13.08	%5.06	%10.08	%8.02
بين 23-34سنة	%14.66	%59.85	%25.18	%6.4	%22.2	%14.2
35 سنة فأكثر	%50.49	%26.64	%62.61	%35	%61.4	%98.2

المصدر: المجلس الاقتصادي الوطني: تقرير التنمية البشرية 2007/2006 .p27.

2-ظاهرة الفقر:يعتبر عامل الفقر محدد لأداء المواطن الإنتخابي،مما يجعله يبدي سلوكا معينا،فالمواطن الفقير لا يكترث لمجريات الحقل السياسي عامة،والانتخابي على وجه الخصوص نظرا لان جل إهتمامه منصب حول اكتساب قوت يومه،كما أنه لا يمكن أن نتجاهل فئة من الفقراء خاصة المثقفة تطمح وتتفاعل مع العمليات الإنتخابية التي تعد احدى الأليات التي تمكنها من التغيير بحثا عن حلول للآفات التي تعاني منها.

---

[1]-دريس نوري"استعمال المال العام في المدينة الجزائرية"دراسة ميدانية على حديقة الشيلية في مدينة سطيف وساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية".مذكرة ماجستير(قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتكاعيةجامعة محمد منتوري،قسنطينة،الجزائر2007).ص106.

[2]-ابراهيم حمد"أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث"،مجلة العلوم الانسانية،العدد 2008،20،ص100.

3-ظاهرة البطالة:يعد أهم المواضيع التي تشغل بال جل أفراد المجتمع وهذا نظرا لإستفحالها وانتشارها الواسع وبالتالي لها تأثير كبير على سلوك الناخب،ففي الجزائر إرتفعت نسبة البطالة خاصة في التسعينات(1995-1999)وهذا راجع وناتج عن ظروف أمنية وتراجع في النمو الاقتصادي،حيث بلغت البطالة عند النساء سنة1999 ب25.67%أماالرجال24.66% ومع تحسن الوضع تقلصت هذه النسبة.

انما ميز الظروف الإجتماعية عدة خصائص وهي:

*تموضع الفئات السكانية بكثافة أساسا في المدينة كفضاء سياسي –اجتماعي.

*سيطرة الطرح الثقافي الرمزي والذي جعل الأشكال الأخرى للصراع الإجتماعي.

*"الإنقسامات التي شهدها المجتمع الجزائري إضافة الى إنقسام النخب(معربة,مفرنسة,اسلامية,علمانية)"[2]

	1995	1999	2000	2004	2006
نسبة البطالة عند النساء	%28.13	%25.57	%38.07	%18.13	%14.64
نسبة البطالة عند الرجال	%28.10	%24.66	%26.08	%17.55	%11.81

الجدول رقم02:تطور نسبة البطالة في الجزائر(1955-2006).Po-cit,p107

ب- الأوضاع الاقتصادية و تأثيرها على المشاركة الانتخابية:

يتدخل العامل الاقتصادي كفاعل رئيسي في بناء العملية السياسية،و من أساساتها أنها تحتاج إلى غلاف مالي لاجرائها(ميزانية)،و بالحديث عن المتغير الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال عرف عدة تطورات وتغييرات هيكلية،بحيث يعتبر الوضع الاقتصادي أحد العوامل المؤثرة في العزوف الانتخابي للفرد،بالمشاركة أو المقاطعة وسوف يتم التركيز على مؤشرين و هما:المستوى المعيشي والنظام التعليمي

[1]-اسماعيل قيرة وآخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص ص 225 ،226.

***المستوى المعيشي:**

"نموذج التحليل الاقتصادي للانتخاب يرى ان الناخب يملك تفضيلات سياسية، وهو قادر على ترتيبها هرميا حسب أولوياته واختيار البديل الذي يعظم منافعه،بهذه الطريقة يبني الناخب اختياره بالاعتماد على السوق السياسي،مثل المستهلك الاقتصادي الذي يريد شراء سلعة ما"[1]

بالرجوع لحالة الجزائر نجد الكثير من التفسيرات تربط أسباب ضعف المشاركة الانتخابية بالمستوى المعيشي للمواطن ونذكر منها:

1-عدم الاستقرار والأمن السياسيين خلال التسعينيات

2-فكرة التأميم وبناء قطاع عمومي واسع مبني على مخططات متمركزة حول الذات

3-فكرة التصنيع المكثف، لكن فشل مشروع التنمية الاقتصادية بدأ يلوح و هذا ما انعكس على الحركية الاجتماعية والثقافية،وأكدت هذه النتيجة ضعف أداء و مردودية المؤسسات الاقتصادية الوطنية وعجز الدولة عن سد الحاجيات،مما اضطرها للاستيراد المكثف.

عام 1986 انخفضت أسعار المحروقات المورد الأساسي للجزائر الذي يؤمن 89% من مداخيل الدولة،أدى إلى انكماش الاقتصاد وارتفاع الأسعار وتسريح العمال و ارتفعت البطالة إلى22% .

انعكست الوضعية الاقتصادية بحدة على المستوى المعيشي للمواطن خاصة الطبقة الوسطى،كل هذه الظروف أدت إلى المعارضة الناقمة على النظام السياسي و الاحتجاجات والمظاهرات،وهذا ما دفع بالدولة إلى التوجه إلى صندوق النقد الدولي وأسفر عن مديونية حوالي(30 مليا دولار)،لكن بعد مجهودات مع تحسن في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية(1998) .

---

[1]-فيليب برو،مرجع سابق،ص323.

يرى الكثير من الخبراء أن أثر سياسة الانعاش على النمو لم تكن قوية،حيث أعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن متوسط البطالة الوطني عام 2008 بلغ نسبة 22% عند الشباب.

و منه نتيجة لهذه الوضعية ارتفعت نسبة المقاطعة الانتخابية كتعبير عن فقدان الأمل لدى العديد من المواطنين في السياسيات الماكرو اقتصادية والاجتماعية الوطنية والتي تنعكس ميدانيا وحليا في شكل نسب مرتفعة من البطالة وحالات تدني القدرة الشرائية للطبقة الوسطى.

يبقى المستوى المعيشي سببا في انتشار الشك حول مشروعية المؤسسات السياسية خاصة بعد الاعلان عن الكثير من عمليات الفساد و الاختلاس و نهب المال العام.

***النظام التعليمي:**

أصبح من الثابث في الدراسات السياسية و الانتخابية أن التعليم يخلق القدرة لدى الفرد للخوض في السياسة دون خوف،فهو يزوده بالمعلومات الضرورية حول المسائل السياسية ومجالات المعرفة،كما أنه يزوده مهارات تمكنه من معرفة الجوانب البيروقراطية مما يسهل عليه التسجيل والتصويت وأيضا الادراك السياسي.

و عموما فان مخرجات النظام التعليمي في الجزائر خلال سنوات1960 و حتى منتصف الثمانينيات كانت متوازية إلى حد ما مع متطلبات سوق العمل،حيث كانت مشاريع التنمية الضخمة المعتمد من الدولة على السياسة التربوية تعتمد على الكم،ثم بروز ظاهرة أخرى و هي بطالة أصحاب الشهادات الجامعية بسبب حالة عدم التوازن الاقتصادي و أزمة الاقتصاد الاشتراكي اثر تحول الجزائر لاقتصاد السوق،حيث ساهمت هذه الأوضاع في عزوف المواطنين عن الانتخابات خاصة في المدن الكبرى،كما أثبتت الكثير من الدراسات أن الفئات المقاطعة هم من الشباب المتعلمون وهذا بسبب الأزمة التي يعيشها النظام التربوي كأحد المتغيرات التفسيرية لانخفاض نسب المشاركة.

المستوى الاقتصادي والاجتماعي	مستوى الدخل الفردي بالدولار	نسبة التصويت
الطبقة العالية	10000 و أكثر	%85
الطبقة العالية المتوسطة	10000-5001	%94
الطبقة المتوسطة	5000-2001	%76
الطبقة المتوسطة المنخفضة	2000-1001	%67
الطبقة المنخفضة	1000-0	%59

الجدول رقم03:يوضح علاقة الدخل بالتصويت..المصدر نعيمة ولد عامر ص45.

[1]-يحي بن يمينة،مرجع سابق،ص148.

الفصل الثاني:دراسة تحليلية لتأثير العوامل الداخلية على المشاركة الانتخابية في الجزائر

إن تفسير وتوضيح ظاهرة العزوف الإنتخابي يتطلب التركيز على بعض المتغيرات دون غيرها وهي التي تجعلها مرتبطة بالبيئة الداخلية للعزوف الإنتخابي سوف يتم تحليل الأبعاد الضرورية للمشكلة و تأثيرها على العزوف الإنتخابي مع إسقاط هذه العوامل على واقع المواطن الجزائري ومعرفة آثرها على الناخب .

المبحث الأول : مسار المنظومة الانتخابية في الجزائر:

يتم في هذا المبحث التطرق الى ماهية النظم الانتخابية بهدف الاحاطة بالمفهوم و تحديد النظم الانتخابية وصولا الى النظام الانتخابي الجزائري مع التركيز على الانتخابات التشريعية 2017

المطلب الأول : طبيعة النظام الانتخابي الجزائري

1-مفهوم النظام الانتخابي :"هو الطريقة التي بمقتضاها يتم احتساب الأحداث المدلى بها في إنتخاب عام من أجل تبيان المرشحين الفائزين بالمقاعد المتنافس عليها"[1]

عرفه **أندريو رينولدز Reynolds/Andrew** بأنه " ذلك النظام الذي يعمل على ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى عدد من المقاعد التي يفوز بها المرشحون المشاركون فيها " وربطه بالمتغيرات التالية: الصيغة الانتخابية (أغلبية، نسبي،،مختلط)

-المعادلة الرياضية المستعملة (طريقة حساب توزيع المقاعد)

- هيكلة الاقتراع (التصويت على الحزب أم على المترشح،،عدد الخيارات،،عدد الدوائر الانتخابية....)" [2]

2- أنواع النظم الانتخابية: هناك ثلاثة أنماط معروفة وهي:

* **نظام الأغلبية:** يقصد بالانتخاب بالأغلبية أن المرشح أو -القائمة- الحاصل على أغلبية الأصوات الصحيحة في الدوائر الانتخابية الواحدة هو الفائز والذي يليه في الترتيب يعتبر خاسرا مهما كانت نسبة الأصوات التي حصل عليها، ومعنى ذلك أن الانتخاب بالأغلبية يجوز الأخذ به في حالة الانتخاب الفردي أو الانتخاب بالقائمة مما يجعل نظام الأغلبية يتفرع ويأخذ عدة صور وأشكل يمكن حصرها في:

---

[1]-عصام نعمة اسماعيل،النظم الانتخابية.لبنان : منشورات زين الحقوقية ،2009،ط2،ص25.

[2]-جمال حيرش و بن عليه محمد"النظام الانتخابي و أثره على المشاركة السياسية في الجزائر".رسالة ماستر.(معهد العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة زيان عاشور،الجلفة،الجزائر،2017)،ص01.

- نظام الأغلبية البسيطة (النسبية):

هو نظام انتخاب يفوز بموجب المرشح أو –القائمة– الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها.

- نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة(النسبية):

يعتبر المترشح الحاصل على العدد الأكبر من الأصوات فائزا في الانتخابات،حتى ولو كان عدد الأصوات التي حصل عليها باقي المترشحين يزيد عن عدد الأصوات التي حصل عليها هذا المترشح"[1]

–نظام التمثيل النسبي: وهو المعتمد في الجزائر،يعتمد هذا النظام على طريقة الترشح بالقائمة حيث توزع المقاعد المقررة للدائرة الانتخابية على القوائم المتنافسة بحسب عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، و تحدد الأشكال الرئيسية المستخدمة لصيغة التمثيل النسبي على ضوء نوع القوائم المستخدمة لترشيح المرشحين، و يمكن تحديد أهم أشكال هذا النظام كما يلي :

1/ نظام القوائم المغلقة : يختار الناخبون قائمة حزبية و لا يمكنهم اختيار أي مرشح بعينه ،ومن ثم ينتخب المرشحون و فق الترتيب الذي يحدده الحزب .

2/ القوائم االتفضيلية : يحق للناخب في ظل هذا النظام بأن يغير في ترتيب أسماء المرشحين الذين شملتهم القائمة التي وقع اختياره عليها، و فقا لوجهة نظره الشخصية إزاء المرشحين و ليس طبقا للترتيب الذي وضعه صاحب القائمة .

3/ التصويت مع المزج بين القوائم: يسمح هذا النظام للناخب بالمزج بين القوائم الحزبية المختلفة،بحيث تكون قائمة جديدة تضم أسماء المرشحين الذين يعتبرهم أهلا لتمثيله .

- النظم الانتخابية المختلطة : تقوم هذه الأخيرة على استخدام مكونات من نظم التمثيل النسبي و كذلك نظم التعددية الأغلبية بشكل متوازي و مستقلة عن بعضها البعض، و كذلك الحال بالنسبة لنظام تناسب العضوية الذي يقوم على استخدام مكونيين مختلفين الا أن ما يميزها هو استخدام الجزء النسبي منه للتعويض و يوجد شكلين للنظم المختلطة :

---

[1] –رشيد لرقم"النظم الانتخابية و أثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر".رسالة ماجستير.(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة منتوري،قسنطينةالجزائر،2006)،ص ص22، 23.

أ- **نظام تناسب العضوية :** و هو نظام مختلط يتم فيه اختيار الفائزين بناء على نظامين انتخابيين مختلفين أحدهما نظام القائمة الحزبية و الآخر أحد نظم الأغلبية الذي غالبا ما يكون في دوائر فردية و يتم توزيع مقاعد القائمة النسبية ما يعوض عن الخلل الذي يفرزه نظام الأغلبية المستخدمة .

ب- **نظام الانتخاب المتوازي (ps)** "هو أحد أشكال النظم المختلطة يتم فيه اختيار الفائزين بناء على نظامين انتخابيين مختلفين الأول نظام القائمة النسبية و الثاني أحد نظم الأغلبية عادة و لا يعتمد توزيع مقاعد القائمة النسبية أبدا على نتائج الأغلبية المستخدم ،بمعنى أنه يفصل النظامين عن بعضهما البعض بشكل كلي و يعملان بشكل مستقل تماما، حيث لا يسند توزيع المقاعد في ظل أي منهما على ما يحدث في النظام الآخر بخلاف نظام تناسب العضوية "[1]

3-قانون الانتخابات 12-01

جاء ليكرس بقوة و وضوح مبادئ الحياد و الشفافية معتمدا جملة من التدابير ترمي لتحقيق عدة أهداف على مختلف الأصعدة :

الالتزام بالحياد،تحرى الشفافية، تقديم ضمانات كافية و تدعيم الهيئات الرقابية ،توسيع التمثيل و زيادة عدد المقاعد الانتخابية .

- **على صعيد الحياد :**

تحديد مسؤوليات مختلف المتدخلين في العملية الانتخابية مع تجريم كل الأعمال غير القانونية التي من شأنها المساس بسلامة المسار الانتخابي و الالتزام بحياد أعوان الادارة .

- **على صعيد الشفافية :**

تدعيم ووضع جملة من الضمانات و الاجراءات المعززة لشفافية العمليات الانتخابية لاسيما تسليم محاضر الفرد و القوائم الانتخابية قصد مراقبتها .

---

[1]- وليد سليمان"دور النظام الانتخابي في الترسيخ الديمقراطي في الجزائر".مذكرة ماستر.(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة،الجزائر، 2016).ص ص 24، 25 .

❖ **على الصعيد الضمانات و الهيئات الرقابية :**

تعزيز وسائل و هياكل المراقبة مع تخويلها صلاحيات واسعة في مجال الاشراف و المراقبة و ذلك بإحداث لجنة وطنية للإشراف على الانتخابات مشَكَلة حصريا من قضاة و لجنة وطنية لمراقبة الانتخابات، وذلك بفروع محلية على مستوى الولايات و البلديات (بالنسبة للجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات)،من جهة أخرى فقد أوكلت رئاسة كل اللجان الإدارية الإنتخابية لقضاة قصد الاشراف على تطهير القوائم الانتخابية .

❖ **على صعيد توسيع التمثيل و زيادة عدد المقاعد الانتخابية :**

- التشجيع على تشبيب تشكيلة المجالس المنتخبة بفتح المجال امام الشباب لدخول المعترك الانتخابي في كل المجالس المنتخبة .
- بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية و البلدية المجال مفتوح لشباب البالغ من العمر على الاقل 25 سنة .
- بالنسبة للمجالس الشعبي الوطني تم تخفيض السن القانوني الأدنى للترشح من 28 إلى 25 سنة .
- بالنسبة لمجلس الأمة , فقد تم خفض السن القانوني الأدنى من 40 إلى 35 سنة .

❖ **زيادة عدد المقاعد الانتخابية في المجالس الشعبية البلدية و المجلس الشعبي الوطني حيث :**

- أصبح عدد المقاعد بمجالس الشعبية البلدية يتراوح ما بين 13إلى 43 مقعد عوض 7 إلى 33 مقعد و أصبح عدد المقاعد بالمجلس الشعبي الوطني 462 مقعد عوض 389 مقعد .

❖ **توسيع التمثيل المئوي ضمن قوائم المترشحين و المجالس المنتخبة , التي ستتضمن على الأقل**[1] **:**

30% في المجالس المنتخبة التي تشكل من 5 مقاعد أو اكثر .

35% في المجالس المنتخبة التي تشكل من 14 مقعد أو أكثر .

40 من المجالس المنتخبة التي تشكل من 32 مقعد أو اكثر .

---

[1]- زينب بليل "موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسة :دراسة حالة الجزائر 1989-2012 " .مذكرة ماجستير.(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السباسية،جامعة سعيدة ،الجزائر، 2013).ص ص98،99 .

4-النظام الانتخابي الجزائري:

النظام الحالي المطبق في الجزائر هو نظام الاقتراع النسبي على القائمة،يضمن هذا المبدأ بعد أن كان النظام الأسبق(الاقتراع بالاغلبية) الذي تسبب في اجحاف مفرط بحق التشكيلات السياسية في العلاقات بين عدد الأصوات التي حصلت عليها و عدد المقاعد التي نالتها

"حيث تنص المادة102 من الأمر رقم97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات بأنه يترتب على طريقة الاقتراع المحدد في المادة 101 المتعلقة بنظام الاقتراع النسبي على القائمة توزيع المقاعد حسب نسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة مع تطبيق قائمة الباقي للأقوى"[1]

***تأثير النظام الانتخابي في الجزائر على تشكيل النخب الحاكمة"**

"باعتبار أن النظام الانتخابي المعتمد في الجزائر هو نظام التمثيل النسبي الذي اتضحت سلبياته في أن الحكومة الائتلافية الناتجة عنه و ما تطرحه من اشكاليات و تناقضات،فهذه الحكومة تتشكل من وزراء من تيارات حزبية تختلف من حيث الاتجاه وكذا من حيث البرامج،كما هو حاصل في الجزائر، وهو ما يعد تحايلا و خيانة للمواطن الذي صوت لبرنامج حزب معين، ثم نجد رأيه في الأخير مهمشا ولا يوجد له تمثيل حقيقي لا على مستوى البرلمان أو على مستوى الحكومة"[2]

5-تأثير النظام الانتخابي الجزائري في الناخب والمترشح:

ان تفحص المنظومة القانونية المتعلقة بالانتخابات في الجزائر خصوصا القانون العضوي97-07 يجد أن عملية اختيار المرشحين تبقى حكرا على ثلة من أعضاء المكاتب الولائية للأحزاب،حيث يتم اعتماد نظام القائمة المغلقة، لذا فان اختيار المترشحين للانتخابات يقوم على أسس تتعلق بالنفوذ الشخصي والمحاباة والرشوة ولا يكون للمواطن أي دور في عملية اختيار المترشحين،مما ينعكس على علاقة المترشحين بالمنتخبين الذين لا يعيرون أهمية للتقرب من الناخبين على أساس أن أهدافهم قد لا تكون الفوز بالعملية الانتخابية بقدر ضمان الظهور وتولي مكانة خاصة في الحزب"[3]

---

[1]-forum Bulletin ,04-04-2018,www.F-law.net.

[2]-عبد النور ناجي،تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية الحزبية1990-2007،عنابة:منشورات جامعة باجي مختار،2008،ص 103.

3-المرجع نفسه،ص175.

الادارة الانتخابية في الجزائر

تعريف الإدارة الانتخابية :

هي المؤسسة أو الهيئة التى يتحدد الهدف من قيامها في إدارة بعض أو كافة الجوانب الأساسية لتنمية العمليات الانتخابية ،وتلك الجوانب الأساسية هي :

-تحديد هوية من يحق لهم الاقتراع .

-استقبال واعتماد طلبات الترشيح للانتخابات من قبل الاحزاب السياسية أو المرشحين .

-عدد وفرز الاصوات،تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع، تجميع واعداد نتائج الانتخابات .

يمكن أن تضطلع هيئة واحدة أو مجموعة منها بالمهام الانتخابية الرئيسية الأخرى .

و هناك ثلاثة أشكال للإدارة الانتخابية هي:

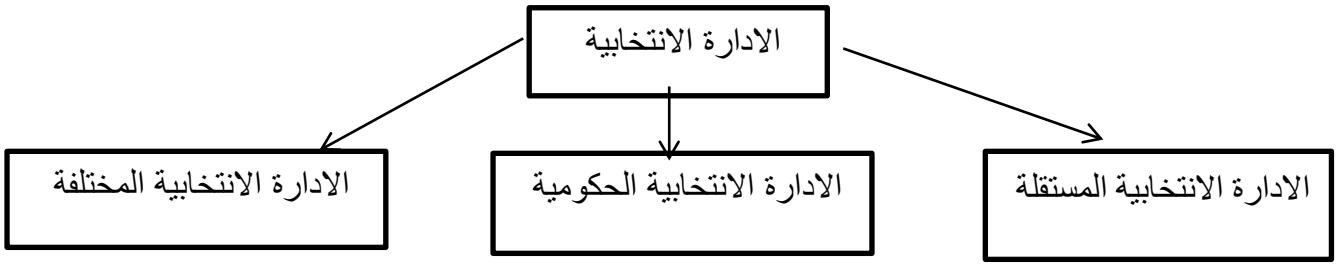

يمكن أن تتألف الادارة الانتخابية في ظل أي من الأشكال الثلاثة من هيئة أو مؤسسة انتخابية واحدة أو عدد منها تضطلع كل منها بمهام مختلف،مايميز الادارة الانتخابية المستقلة أنها تتألف من مؤسسة انتخابية او أكثر مستقلة تنظيميا عن السلطة التنفيذية،أما الادارة الانتخابية الحكومية فتتميز بتبعية الهيئة الانتخابية للسلطة التنفيذية ومسؤوليتها الكاملة أمامها .

تقوم الادارة الانتخابية المختلطة على وجود هيئتين انتخابيتين مستقلة تتمتع بصلاحيات وضع السياسات الانتخابية العامة أو الاشراف على الانتخابات ،وهيئة حكومية تكون مسؤولة عن تنفيذ العمليات الانتخابية [1]

---

[1]-الان وول و آخرون ،أشكال الادارة الانتخابية،السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2006،ص 47 .

ان الادارة الانتخابية في الجزائر تأخذ بالنمط الثالث (الادارة المختلطة) ،حيث استحدثت لجنة وطنية مستقلة لمتابعة العملية الانتخابية تدعى "اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات ،وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02_129_المؤرخ في 15أفريل 2002،حيث تنص المادة الثانية من هذا المرسوم على أن :

" اللجنة السياسية هيئة مؤقتة ذات فروع محلية تتمتع بصلاحيات مراقبة قانونية للعلمية الانتخابية في إطار احترام الدستور وقوانين الجمهورية عبر مختلف مراحلها من يوم تنصيبها الى غاية الاعلان الرسمي والنهائي للنتائج بما يضمن تطبيق القانون ويحقق حياد الهيئات الرسمية المشرفة على العملية الانتخابية ويجسد إرادة الناخبين"[1]

7-الصلاحيات والمهام الرئيسية للادارة الانتخابية

أ- تحديد أصحاب حق الاقتراع .

ب-استقبال واعتماد طلبات الترشيح للانتخابات من قبل الاحزاب السياسية أو المرشحين

جـ- تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع

د- عد وفرز الأصوات

هـ- تجميع وإعداد نتائج الانتخابات [2]

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.مرسوم رئاسي رقم 02_129 يتضمن:القانون المحدث للجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية لـ30 ماي 2002. المؤرخ في :15 أفريل 2002.المادة 02.

[2]-آلان وول وآخرون ،مرجع سابق ص 104 .

8-الادارة الانتخابية بعد التعديلات:

انطلاقا من القانون العضوي 04-01 حيث تضمن هذا القانون مجموعة من التعديلات سعيا لتحقيق النزاهة والمصداقية في العملية الانتخابية نذكر منها:

-مسؤولية الادارة في القيام بالاستشارات الانتخابية والحياد

الغاء المكاتب الخاصة وذلك بالزام أعضاء الجيش و الأمن الوطني والحرس بالتسجيل في القوائم الانتخابية

-توضيح العقوبات الخاصة بالمخالفات الانتخابية،رغم هذه الضمانات إلا أنه هناك ما يميز الانتخابات الجزائرية:

*غياب سياسة واضحة في دراسة واعتماد طلبات الترشح للانتخابات

*التوقيع مكان المواطنين الذين لم ينتخبوا

*عدم تطهير قوائم التأطير للانتخابات من الذين ثبت في حقهم التزوير

*طرد مراقبي المترشحين من مكاتب مراقبة الانتخابات

*تحيز القانون لصالح الادارة في مسائل كفيلة بالتأثير في جوهر العملية الانتخابية

*عدم فعالية الرقابة السياسية[3]

المطلب الثاني : الانتخابات التشريعية الجزائرية 2017

سوف نحاول في هذا المطلب استقراء نتائج نتائج المشاركة السياسية من خلال تحليل نتائج الانتخابية التشريعية و تداعياتها على المشاركة السياسية

---

[1]- سمير كيم،مرجع سابق،68.

جدول يبين نسب المشاركة الانتخابية في الانتخابات التشريعية فترة التعددية من(1991-2017)[1]

المناسبة الانتخابية	نسبة المشاركة	نسبة الممانعة
الانتخابات التشريعيةديسمبر 1991	%52.02	%47.02
الانتخابات التشريعية جوان1997	%65.49	%34.6
الانتخابات التشريعية ماي 2002	%47	%35
الانتخابات التشريعية2007	%35.67	%65
الانتخابات التشريعية 2012	%42.09	-
الانتخابات التشريعية ماي 2017	%35.37	-

جدول يمثل نتائج التصويت للانتخابات التشريعية ماي 2017(توزيع المقاعد بحسب الأحزاب والقوائم)[2]

الأحـــزاب/ القائمــة	النتائج الأولية			
	عدد الاصوات	عدد المقاعد	المقاعد المسحوبة	عدد المقاعد
حزب جبهة التحرير	1.655.04	161	3-	158
حزب التجمع الوطني	964.729	97	3+	100
تكتل الجزائر الخضراء	349.833	33	1+	34
جبهة القوى الاشتراكية	152.663	14	-	-
حزب التاج		19	-	
قوائم الأحرار		28	-	-
حزب العمال	188.187	11	-	-
الجبهة الوطنية الجزائرية	150.056	00	1+	1
جبهة العدالة والتنمية			-	-
الحركة الشعبية الجزائرية			-	-
حزب الفجر الجديد	83.368	01	-	-
باقي الأحزاب تقاسمت		02 إلى	-	-

[1]- بن علي لقرع،"الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017 : دراسة تحليلية"،مجلة الدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية ،المركز الديمقراطي العربي، 21 اغسطس 2017.

1-سميحة مناصرة و وافية عوابجية""تداعيات الاصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية"،مجلة الحقوق والعلوم السياسية.العدد 09 ،04-04-2018،،ص387.

لم تشهد الانتخابات التشريعية الجزائرية التي جرت يوم 4 ماي 2017 أي جديد يذكر، فقد سيطر حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم وحلفاؤه على الاغلبية داخل بينما تقاسمت الاحزاب الأخرى بقية المقاعد ،واحتل تحالف التيار الاسلامي الرتبة الثالثة ب 35 مقعدا من اصل 462.

الحزب الحاكم: حزب جبهة التحرير الحاكم تصدر نتائج الانتخابات البرلمانية التي شهدت نسبة مشاركة قدرت ب 38.25٪

"وبحسب وزير الداخلية الجزائرية نور الدين بدوي فإن الحزب الحاكم حصل على 164 مقعدا من اصل 462 في البرلمان،بينما حل التجمع الوطني الديمقراطي المشارك في السلطة ثانيا ب 97 مقعدا متبوعا بتحالف حركة مجتمع السلم الاسلامي المعارض ب 33 مقعدا "[1]

يلاحظ حرص السلطة الحاكمة على تنظيم الانتخابات التشريعية في وقتها المحدد حيث قامت السلطة بتنظيم انتخابات التشريعية في سنوات (1997_2002_2007_2012) وأخيرا في 2017.

_نتائج ودلالات الانتخابات التشريعية المنتخبة (2017): تضمنت النتائج والدلالات التالية :

تناقض بين نسبة المشاركة وارتفاع عدد الاوراق الملغاة (الشعب ثورة صامتة)

_الملاحظ هو التناقص الكبير في نسبة المشاركة وعزوف الناخبين مع تنامي ظاهرة الاوراق الملغاة والتصويت بالورقة البيضاء،حيث انخفضت انتخابات 17 ماي 2007 ووصلت 35.65٪ حيث شارك أكثر من 6.6 مليون ناخب من مجموع (18.7) مليون ناخب مسجل ،وبلغ عدد الاوراق الملغاة ،961751 ورقة

_اما في 2012 ارتفعت المشاركة قليلا لتصل الى 43.14٪ حيث شارك في التصويت 9.3 مليون ناخب من مجموع 21.6 مليون ناخب مسجل أما الاوراق الملغاة 1704047 ورقة

_اما انتخابات 4 ماي 2017 فقد عادت نسبة المشاركة الى الانخفاض من جديد 35.37 ٪ وارتفع عدد الأوراق الملغاة إلى 1757043 ورقة .

* يعتبر تناقص المشاركة الانتخابية مؤشرا على العزوف الشعبي عن الانتخابات ولاسيما لدى فئة الشباب بحيث اصبحت المقاطعة والاوراق الملغاة وسيلة لدى الناخبين للتعبير عن عضبهم وتذمرهم من الوضع القائم ، وعدم ثقتهم بالعملية الانتخابية بعدما لاحظوا في مواعيد سابقة أن أصواتهم لا تؤخذ بعين الاعتبار وهذا له انعكاسات كالاحباط،اللامباة السياسية والنفور من ممارسة حقهم الانتخابي وفقدان الثقة في العملية الانتخابية[1]

---

[1]- نتائج الانتخابات الجزائرية 2017 ،الجزيرة ،نت www.aljazeera.net lopedigencyc> 2017/05الساعة 18:09

الفصل الثالث:الدراسة الميدانية للعزوف الانتخابي في الجزائر

إن الدراسة النظرية للعزوف الانتخابي غير كافية لمعرفة لذا وجب دراستها ميدانيا وهذا ما يدفعنا لاستخدام احدى أدوات البحث العلمي و هو الاستبيان، والهدف من ذلك هو معرفة أسباب العزوف الانتخابي من خلال عينة الدراسة وهو طلبة حمة لخضر بجامعة الوادي

و يتعبر الاستبيان من أكثر الأدوات الميداينة استخداما في العلوم السياسية والاجتماعية بشكل عام، و في هذه الدراسة للعزوف الانتخابي فانه لا بد من استخدام أداة الاستبيان نظرا لطبيعة الموضوع ،حيث تندرج الدراسة ضمن الدراسات الامبريقية، بهدف معرفة صحة الفرضيات الأربع على هذه الظاهرة هي:

1- كلما كانت التنشئة السياسية قوية كلما زاد مستوى المشاركة الانتخابية
2- كلما كان أداء المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت
3- ان المستوى الاقتصادي و الاجتماعي المتدني يؤثر سلبا على السلوك الانتخابي للفرد
4- ان الانتماءات الضيقة سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع

وقد تم في هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة ، حيث تم التعرف على توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية (الديموغرافية)، وذلك عن طريق حسابى التكرارات والنسب المئوية، كما تم في هذا الفصل استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة. وأخيراً، تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق استعمال برنامج SPSS* و برنامج Smart-PLS.

المبحث الأول:الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المطلب الأول البناء العام للاستبيان

***تعريف الاستبيان:**

يقول **محمد شلبي**"يمكن دراسة السلوك اللفظي للأفراد واتجاهاتهم،وقياس الرأي العام للجماعة وجميع المادة العلمية عن بعض الظواهر عن طريق مجموعة من الأسئلة توجه إلى عينة محددة من الأفراد،في ما يتعلق بالموضوع المعين...يقوم المجيب بملئه بنفسه أو بمساعدة شخص آخر ينحصر دوره في عملية كتابة اجابات المبحوث سمي ذلك استبيانا"[1]

---

[1]-محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي"المفاهيم،المناهج.الاقترابات،والأدوات.الجزائر:1997،ص242.

*- هو اختصار لـ:Statistical package for social sciences و يعني الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

"أورد **محمد عبيدات و آخرون** تعريف للاستمارة مفاده أنها مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على المعلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين"[1]

***أقسام الاستبيان:**

يقسم الاستبيان عادة إلى ثلاثة أقسام أو ما يسمى بالهيكل العام وهي: المقدمة المعلومات الديمغرافية والأسئلة

-**المقدمة** وفيها التعريف بالباحث أو الجهة القائمة بالبحث والتعريف بالدراسة و الهدف منها و ذكر أهميتها ليهتم المبحوث ويجيب عن الأسئلة.

-**الأسئلة الديمغرافية:** أو البيانات الشخصية:و تختلف معطياتها حسب الهدف من البحث وقد تضمن هذا الجزء من بحثنا المعطيات التالية:الجنس، السن، الطور الدراسي

-**متن البحث(الأسئلة):** وهي أهم جزء في الاستبيان وتعرض فيه الأسئلة المتعلقة بالبحث وفي هذا البحث تضمن متن البحث المحاور التالية:

المحور الأول: متعلق بالتنشئة السياسية ويندرج تحته أسئلة تخص اهتمامات المبحوث بالسياسة و الانتخابات وتضمن 07 أسئلة وتم ترميزهم بـT1-T2-T3-T4-T5-T6-T7

المحور الثاني متعلق بأداء المؤسسات و أسئلة الهدف منها معرفة رأي المبحوثين في هذه المؤسسات و تضمن 05 أسئلة وتم ترميزهم بـ: :M1-M2-M 3-M4-M5

المحور الثالث:كان عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و محاولة معرفة تأثير هذه الأوضاع على الناخب

وتضمن 04 أسئلة وتم الترميز لهم بـ: S1-S2-S3-S4

المحور الرابع:تعلق بدور الولاء من خلال أسئلة عن تأثير الأسرة والانتماء الجهوي و النزعة القبلية على سلوكه، تضمن 04 أسئلة و تم ترميزهم بـ:W1-W2-W3-W4

كما هو موضح في الشكل التالي:

---

[1]-نادية سعيد و آخرون،منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية،الجزائر:مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر والتوزيع،2017،ص352.

-مصدر أسئلة الاستبيان:

يكون تصميم الاستمارة بعد تحديد الاطار النظري للدراسة ووضع فرضياتها و تحديد أهدافها،حيث يحول كل هدف إلى سؤال خاص بمشكلة البحث و تتفرع منه أسئلة فرعية ذات علاقة بمشكلة البحث.

تكون أسئلة الاستبيان بعد قراءة الدراسات السابقة والنظريات وهو ما أستعنا به في دراستنا من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة و النظريات التي تناولت موضوع السلوك الانتخابي وهذا ما ساعدنا في صياغة الأسئلة اعتمادا على هذه الدراسات والنظريات أي ان هناك تكامل بين النظري والميداني.

هذا وتبقى صياغة الأسئلة صعبة تتطلب خبرة و تدريب.

و قد ابتعدنا في صياغتها على الأسئلة المغلقة التي تجبر المبحوث على الاختيار، وقمنا باعطائها مساحة للاختيار من(1 إلى 5) أي خمس خيارات لكل سؤال (موافق – موافق بشدة – محايد– غير موافق– غير موافق بشدة)

المطلب الثاني: خصائص عينة الدراسة

اخترنا لدراستنا العينة العشوائية تتيح لجميع أفراد المجتمع تتاح لهم نفس الفرصة ليكونوا ضمن العينة،أي لهم نفس الاحتمال في الاختيار وهي أحسن طريقة للحصول على عينة ممثلة والاختيار فيها يكون بالصدفة وحدها.

أجريت الدراسة على طلبة حمه لخضر بالوادي وهو مجتمع البحث في الدراسة*

وقد اخترنا عينة من مجتمع الدراسة لصعوبة اجرائها على كامل مجتمع الدراسة، وقمنا بتوزيع عشوائي* لـ (384) استمارة على أفراد العينة وبعد استرجاع البيانات تم استبعاد (32) استمارة غير مستوفية الشروط فأصبح عدد الاسبانات الداخلة في عملية التحليل (352) استبانة، و هو ما يمثل عدد أفراد عينة الدراسة.

	العدد	النسبة %
عدد الأستبانات التي تم توزيعها	384	100
عدد الأستبانات التي تم اعتمادها	352	91.6

N=384

*مجتمع البحث هو جميع الأفراد والأشخاص الذين يكونون موضوع مشكلة البحث

اعتمدنا في حجم العينة على جدول الباحثة U.Sekaran [1]

377	2000
379	3000
380	4000
381	5000
382	7500
384	1000.00

لقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الوظيفية والشخصية

الخصائص	**العدد**	**النسبة %**
الجنس		
• الذكر	189	53.70
• أنثي	163	46.30
السن		
• 18-25	167	47.44
• 25-30	156	44.32
• 30-50	29	8.24
الطور الدراسي		
• ليسانس	212	60.23
• ماستر	134	38.08
• دكتوراه	6	1.70

1-Sekaran U,(2003),Research Methods for Business :A skill-Bulding Approach ,New York :John Wiley & Sons,i

المطلب الثالث: عرض نتائج الدراسة الميدانية

بعد ادخال البيانات لبرنامج "spss" " وهو عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لادخال البيانات،وتستخدم عادة في البحوث العلمية التي تحتوي على العديد من البيانات الرقمية"،كانت النتائج التالية

<u>الإحصاء الوصفي للمتغيرات</u>

يوضح الجدول نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات. كانت القيمة الدنيا لكل المتغيرات 1 وكانت القيمة القصوى5 والتي تمثل مقياس ليكرت المستخدم في هذه الدراسة. معظم المتغيرات لها متوسط أعلى من المتوسط تراوح بين 3.412 و 3.580 , حيث يتراوح الانحراف المعياري من 577. إلى 713.كما يتم عرض الحد الأدنى والحد الأقصى للاستجابات على المتغيرات في الجدول 3-4. ونتيجة لذلك ، تبين أنه على أساس آراء المستجيبين ، فإن معظم المتغيرات أعلى من مستوى المقبول تطبيقيا. بعبارة أخرى ، جميع المتغيرات تقريبًا فوق المستوى المرضي

الاحصاء الوصفي (n = 352)

Constructs	Std. deviation	Mean	Maximum	Minimum	N
التنشئة السياسية	.648	3.412	5	1	352
اداء المؤسسات	.713	3.514	5	1	352
الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية	.577	3.580	5	1	352
الولاء	.660	3.533	5	1	352

<u>اختبار التوزيع الطبيعي :(مقاييس الإلتواء والتفرطح)</u>

وفقا لهاير وآخرون. (2006) تمثل قيم الانحراف خارج النطاق من 1 إلى -1 توزيعًا منحديًا جوهريًا. ومع ذلك ، اقترح أن قطع الاتصال بين 3 و -3 سيكون مقبولاً.وبالمثل, فأن قيم التفرطح التي أقترحت من طرق (ستيد وكوكيز, 2003) أن تتراوح من 3- إلى 3 هي مقبولة على أساس الجدول التالى

بناءً على المناقشة السابقة ، تظهر النتائج أن بعض القيم في الانحراف تنحرف عن التوزيع الطبيعي. ولذلك ، حتى تتمكن من التعامل مع البيانات العادية وغير المنحرفة لاختبار علاقة الفرضيات، استخدمت هذه الدراسة نمذجة المعادلات الهيكلية PLS التي هي تقنية النمذجة الإحصائية المجانية التوزيع

نتائج الاختبار والتفرطح لاختبار القابلية

Constructs	Kurtosis		Skewness	
	Std. Error	Statistic	Std. Error	Statistic
التنشئة السياسية	.358	-.575	.180	-.514
اداء المؤسسات	.358	.910	.180	-.741
الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية	.358	-.995	.180	-.159
الولاء	.358	-.744	.180	-.148

العلاقة الخطية المتعددة / الارتباط الخطي المتعدد /

يسلط الجدول الضوء على إحصائيات علاقة خطية متداخلة لكل المتغيرات المستقلة في الطرز الواحدة. في الأساس ، كانت الارتباطات بين المتغيرات أقل من 0.90 ، مما يدل على عدم وجود مشكلة متعددة الأبعاد. تراوحت قيم الانتهاك بين 1.000 و 767 بينما تراوحت قيمة ...بين 1.000 و 2.015 مما يعني أن النتيجة لا تحمل أي انتهاك للافتراض متعدد الأقطاب

1-رضا عبد الله أبو سريع،تحليل البيانات باستخدام برنامج Spss.عمان:دار الفكر العربي،2004،ص123.

اختبار متعدد الأطياف

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
التنشئة السياسية	العزوف الانتخابي	.525	1.906
اداء المؤسسات		.707	1.414
الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية		.496	2.015
الولاء		.767	1.304

لتحليل الصدق التقاربي

يجب أن تكون جميع عمليات التحميل على القيمة الموصى بها 0.70 (Hair et al 2011,Valerie.2012، .بالإضافة إلى ذلك ، تعكس قيم الموثوقية المركبة المستوى الذي تكشف عنه مؤشرات البناء للمتغير الكامن ويجب أن تكون أكبر من 0.70 ، كما أوصى باحثون سابقون (Hair et al 2011,Valerie.2012، ؛ ، في هذه الدراسة ، تراوحت جميع قيم الموثوقية المركبة من 0.8488 إلى 0.8595 ، كما هو موضح في الجدول ، مما يشير إلى صلاحية جيدة التقارب.

في ملاحظة أخيرة ، يقيس متوسط التباين المستخرج (AVE) التباين المغلف بالمؤشرات المتعلقة بخطأ القياس وهذا يجب أن يكون أعلى من 0.50 من أجل تبرير استخدام البناء.(Hair et al 2011Valerie.2012) ، في هذه الدراسة ، تراوحت قيم AVEs من 0.5978 إلى 0.6682 ، والتي كانت جميعها ضمن النطاق الموصى به (انظر الجدول). لذلك ، استوفت المتغيرات الكامنة بأكملها قيمة العتبة واعتبرت أنها قد استوفت المعيار الموصى به من أجل صلاحية التقارب .

تحليل الصلاحية المتقارب

Constructs	Items	Loadings	Cronbach's alpha	CR[a]	AVE[b]
التنشئة السياسية	T1	0.6759	0.7611	0.8561	0.6682
	T2	0.8406			
	T3	0.9173			
	T4	0.7194			
	T5	0.7889			
	T6	0.8001			
	T7	0.7756			
أداء المؤسسات	M1	0.7091	0.7812	0.8595	0.6060
	M2	0.8312			
	M3	0.8314			
	M4	0.7341			
	M5	0.8233			
	M6	0.7455			
الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية	S1	0.8183	0.7324	0.8488	0.6530
	S2	0.8709			
	S3	0.7285			
	S4	0.8934			
الولاء	W1	0.6531	0.7762	0.8550	0.5978
	W2	0.7910			
	W3	0.8494			
	W4	0.7859			

جودة تنبوئية للنموذج

يتم توضيح النتيجة المتعلقة بجودة التنبؤ للنموذج في الجدول الذي يشير إلى أن التكرار المتقاطع التحقق من T و M و S و Wwere 0.3014 و 0.1391 و 0.1744 و 0.1391 بشكل متجاوب. كانت هذه القيم أكثر من الصفر ، مما يشير إلى صلاحية تنبوئية كافية للنموذج بناءً على المعايير التي اقترحه Fornell and (Cha1994)

الجودة التنبوئية للنموذج

Variable	R square	Cross-validated communality	Cross-validated redundancy
التنشئة السياسية(T)	0.3441	0.5978	0.3014
اداء المؤسسات(M)	0.4507	0.6772	0.1391
الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية (S)	0.3688	0.6789	0.1744
الولاء(W)	0.3152	0.6772	0.1391

يوضح الجدول قيم الارتباط اهمها معامل التحديد **R square** (R^2) وهو يساوي بالنسبة لي التنشئة السياسية 34% مما يعني ان المتغير المستقل التنشئة السياسية (التفسيرية) أستطاعت أن تفسر 0.34 اي 34% من سلوك المتغير التابع اي العزوف الانتخابي و 66% الاخري تعزي إلي عوامل أخري مختلفة. وكذالك على كل المتغبرات المستقلة (اداء المؤسسات, الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية أخيرا الولاء).

<u>نتائج الفرضيات</u>

نتائج النموذج الهيكلي الداخلي

Hypothesis Path	Path Coefficient	Standard Error	T Value	P Values
H1 الفرضية الأولي	0.497***	0.088	5.628	**0.004**
H2 الفرضية الثانية	0.429***	0.057	7.580	**0.000**
H3 الفرضية الثالثة	0.243***	0.111	2.196	**0.007**
H4 الفرضية الرابعة	0.356***	0.067	5.322	**0.005**

*:p>0.1; **:p>0.05; ***:p>0.01

ملخص الفرضيات

N	Hypothesis Path	Decision
H1	**كلما كانت التنشئة السياسية قوية كلما زاد مستوى المشاركة الانتخابية**	**مقبولة**
H2	**كلما كان أداء المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت**	**مقبولة**
H3	**ان المستوى الاقتصادي و الاجتماعي المتدني يؤثر سلبا على السلوك الانتخابي للفرد**	**مقبولة**
H4	**ان الانتماءات الضيقة سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع**	**مقبولة**

أظهرت نتائج التحليل صحة الفرضيات(مقبولة) و أن كل من التنشئة السياسية و المؤسسات السياسية و الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و الولاء القبلي هي عوامل للامتناع عن التصويت.

وبالعدودة إلى المعطيات الديمغرافية لعينة الدراسة فنلاحظ أن أغلبهم من الشباب بنسبة 91.76% وقد أكدت الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بها في البحث بوجود علاقة بين العزوف الانتخابي والشباب ومنها :

دراسة حبيس حسين"الشباب والانتخاب" حيث أظهرت نتائجه بأن الشباب عازف عن الانتخاب بنسبة كبيرة وذلك راجع لأسباب اقتصادية واجتماعية

دراسة يحي بن يمينة التي اجراها على شباب مدينة وهران ""السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر" وكانت نتيجة الدراسة أن الشباب غير مسيس مع وجود خلل في مؤسسات التنشئة السياسية

و هناك العديد من الدراسات الأمريكية و الأوروبية و العربية التي أكدت وجود علاقة بين الشباب و الامتناع عن الانتخاب ووجود فرضية تقول أنه كلما كان الفرد أكثر شبابا كلما كان أقل ميل للسياسة والانتخاب.

تحليل الفرضيات:

الفرضية الأولى " كلما كانت التنشئة السياسية قوية كلما زاد مستوى المشاركة الانتخابية"

حيث كانت هذه الفرضية ايجابية ومؤثرة على المشاركة الانتخابية بنسبة 34%

هناك العديد من النظريات والمقاربات التي اعتمد عليها في الدراسة ربطت بين العزوف عن الانتخاب والتنشئة السياسية و أيضا الدراسات التي اكدت هذه العلاقة:

حيث يقول النموذج النفسي بأن دور العائلة مهم في تحديد شخصية الناخب وبالتالي سلكه السياسي وان كان أهمل بقية مؤسسات التنشئة السياسية

المقاربة غير السياسية والتي تربط الامتناع بالامبالاة و هنا غياب تام للتنشئة السياسية لهؤلاء

دراسة دريس نبيل"المشاركة الانتخابية بين الدوافع والحلول" والتي تقول بانعدام الوعي والثقافة السياسية

تم التطرق في الفصل الثاني إلى مؤسسات التنشئة السياسية وهي :الأسرة– المدرسة–وسائل الاعلام–الأحزاب الساسية، وبالنظر لواقع التنشئة السياسية أو دور هذه المؤسسات نقول:

***الأسرة** هي النواة الأولى للفرد و أبرز مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية،داخلها يكتسب الفرد الاتجاهات والمعتقدات الموجودة داخل مجتمعه، وفيها يبدأ بتكوين ذاته وشخصيته،حيث ينقل الآباء أفكارهم و للأبناء وكذا القيم و أنماط السلوك و منها السلوك الانتخابي.

و في الدراسة الميدانية التي قامت بها العقون سعاد حول تأثير دور الأسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق تقول بأن:"**الدور الأساسي للأسرة يكون بأسلوبين أسلوب مباشر و أسلوب غير مباشر فأما الأسلوب المباشر فيكون عن طريق نقل المعلومات السياسية للأطفال لها هدف سياسي واضح و مناقشة مواضيع سياسية أن المجتمع الأمريكي يتشاطر الأبناء نفس التفضيلات الحزبية لآبائهم بنسبة 57%** "[1]

أما دور الأسرة الجزائرية في التنشئة فهو ضعيف اذ تمتز العلاقة بين الآباء والأبناء بالتسلط وانعدام الحوار،لذا فهو دور سلبي

1–سعاد العقون"تأثير دور الأسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق:دراسة ميدانية لتلاميذ المدرسة الأساسية"،مجلة دفاتر السياسة و القانون.العدد06.2012،ص ص 122،123.

***المدرسة:**

وهي من أهم المؤسسات الرسمية والتي ينتقل منها الفرد أو الطفل من المؤسسة الأولى و هي الأسرة إلى المدرسة والتي توظفها السلطة في عملية التنشئة السياسية،ففيها يتم تنمية الوعي السياسية للطفل بالترد و حسب المرحلة التعليمية التي يدرس بها وأيضا غرس قيم المشاركة والمشاركة السساسية و الممارسة السياسية في النشء وغيره من خلال الدور الذي يقوم به المعلم.

أما في الواقع فنرى أن سياسة النظام التعليمي أصبحت تعتمد على الكم دون الكيف و عدم مواكبة البرامج التعليمية للتغييرات الجديدة و ثورة التكنولوجيا

-كثرة الاصلاحات نتيجة الصراعات، وهذه الاصلاحات لم تكن استجابة للتغييرات وخدمة للنظام التعليمي وانما استجابة للصراعات السياسية بين النخب الحاكمة

-النظام السياسي فصل بين التعليم والسياسة مبررا ذلك بأن هذه المؤسسات للعلم وليس للسياسة،غير أن الواقع أن النظام السياسي لا يرغب في زيادة الوعي السياسي حتى لا تتعرض سياساته للانتقاد و هذا ما لا يريده.

***وسائل الاعلام**

ولها مكانة كبيرة وأصبح لا غنى عنها حيث أنها موجودة في كل بيت،خاصة مع تناقص دور الأسرة والمدرسة و الثورة التكنولوجية و ظهور مواقع التواصل الاجتماعي،حيث أن للاعلام تأثير كبير على الأفراد، وهناك دراسة تقول أن الظواهر السلبية في المجتمع كالعنف مثلا هي نتاج هذه الوسائل، هنا تكمن خطورتها وأهميتها في أنه لها القدرة على توجيه الأفراد.

غير أن الاعلام في الجزائر مرتبط بالنظام السياسي وبعيد عن المجتمع

***الأحزاب السياسية**

في دراسة فيربا و ناي 1987" المشاركة الجماهيرية في المجالات السياسة" من بين ما توصلا إليه هو دور الأحزاب السياسية في تفعيل اشراك الجماهير في الأنشطة السياسية

غير أن دور الأحزاب السياسية في التنشئة السياسية الجزائر ضعيف جدا ان لم يكن منعدما،فهي أحزاب مناسباتية تظهر مع الاستحقاقات الانتخابية و تختفي، خطاباتها تقليدية ومكررة .

الفرضية الثانية:" كلما كان أداء المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت"

في دراسة سميحة الفقير بعنوان العزوف الانتخابي اجرت دراسة ميدانية لمدينة طنجة وكان مرد هذه الظاهرة حسب الدراسة إلى الموروث السياسي في المملكة المغربية

أما دريس نبيل في دراسته المشاركة الانتخابية بين الدوافع والحلول قال بدور المؤسسة التشريعية المؤثر على المشاركة الانتخابية.

نصير سمارة قام بدراسة بعنوان الانتخاب الاحتجاجي في الجزائر منذ ظهور التعددية الحزبية 1990-2017 أرجعت سبب العزوف الانتخابي إلى انعدام الثقة في النظام السياسي

أظهرت عينة الدراسة أنهم لا يثقون في الأحزاب السياسية ولهم نظرة سلبية حولهم وأن أكثر من 90% لا ينتمون لأي حزب،حيث ترى هذه العينة و كذا كل المواطنين أن لا دور للأحزاب على أرض الواقع وأن خطاباتهم لا ترقى للمستوى المطلوب و برامجهم أيضا وهي احزاب موسمية تظهر وتختفي مع كل استحقاق انتخابي وحتى حملاتها الانتخابية ليست بالمستوى الذي يحفز الناخب على المشاركة ولا يثقون في الانتخابات

الفرضية الثالثة:" ان المستوى الاقتصادي و الاجتماعي المتدني يؤثر سلبا على السلوك الانتخابي للفرد"

أجابت عينة الدراسة ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي يؤثر على المشاركة الانتخابية وجاءت نسبة هذه الفرضية 37% وهو ما أكدته الدراسات السابقة في بحثنا حيث:

توصل حسين حبيس في دراسته"الشباب والانتخاب" إلى أن العزوف نتيجة لعدة أسباب منها الاقتصادية والاجتماعية وضعف ادماج الشباب اجتماعيا

دراسة سمير بارة:"انماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة به" قام بدراسة ميدانية خلص إلى وجود علاقة بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسلوك الانتخابي.

أما من بين النظريات والنماذج التي فسرت السلوك الانتخابي نجد تفسير **روبارت دال** للعزوف الانتخابي حيث ربط بين ظاهرة الامتناع بعوامل اجتماعية اضافة للنفسية

ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر لا يخفى على أحد،وحسب تقرير البنك الدولي فان ربع سكان الجزائر سيعيشون تحت عتبة الفقر نهاية 2018، كما قال الخبير الاقتصادي عبد الجبار بن يحي أن الطبقة الهشة في الجزائر تقدر بـ:14 مليون، وحسب جريدة الشروق فان نسبة البطالة بلغت 12.3 في أفريل 2017.

وعلينا عدم اغفال الفئة الفقيرة لان عددها كبير حيث أن الفقير قد لا يهتم بالسياسة أو الانتخابات و كذا الحال بالنسبة للبطالين خصوصا الشباب قد يعزفون عن المشاركة الانتخابية بسبب وضعهم.

الفرضية الرابعة:"ان الانتماءات الضيقة سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع"

في دراسته كيم سمير قال بدور الولاءات القبلية والعشائرية في تحديد السلوك الانتخابي في مدينة الوادي

لازالت الانتماءات و الولاءات القبلية مؤثرة وبشكل كبير في الجزائر و بالخصوص في مدينة الوادي وكمثال على دور الولاءات نذكر مقاطعة منطقة القبائل الانتخابات استجابة لأحزاب سياسية كالأرسيدي، فالانتخاب أو المقاطعة يكون بسبب درجة والولاء وليس الكفاءات،و تلعب القرابة والعشائرية دورا محددا لسلوك الناخبين، وفي الجزائر تعود ظاهرة الولاءات القبلية والعشائرية إلى النظام الانتخابي المعمول به ، كمثال نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة حيث يكون ترتيب القوائم الانتخابية حسب العروشية والقبلية لا الخبرات والكفاءات.

المبحث الثاني:الحلول المقترحة للحد من ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر

بعد التأكد من فرضيات الدراسة والتي تقول بأن كل من التنشئة السياسية واداء المؤسسات والوضع الاقتصادي و الاجتماعي و كذا الولاء هي من أسباب العزوف الانتخابي في الجزائر سيتم التطرق في هذا المبحث إلى بعض الحلول التي تساهم في تفعيل المشاركة السياسية والحد من ظاهرة العزوف الانتخابي، وبما ان هناك أربعة عوامل في الدراسة لأسباب هذا العزوف فلا بد من وضع الحلول لها جميعا دون اقصاء عامل منها وإلا لن تعطي الحلول النتائج المرجوة منها وسيتم التعرض لأسئلة الاستبيان والتي عددها 21 سؤال قصد ايجاد الحلول التي حسب اجابات المستجوبين هي السبب في العزوف عن الانتخابات، وسيتم في هذا المبحث اعطاء الحلول الممكنة للتنشئة السياسية والمؤسسات السياسية والولاء دون اهمال الجانب الثقافي لأهميته في مطلب أول وفي المطلب الثاني محاولة ايجاد حلول للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية

المطلب الأول: في الميدان السياسي

توصلت الدراسة إلى دور مؤسسات التنشئة السياسية وتأثيرها في سلوك الفرد وتبين أن هناك نقائص و خلل في هذه المؤسسات والتي تؤثر على المشاركة الانتخابية ولذا ستقوم الدرسة بتقديم جملة من الحلول وهي كالتالي:

تم طرح بعض الأسئلة على عينة الدراسة لمعرفة دور مؤسسات التنشئة السياسية خصوصا الأسرة والاعلام وتمحورت حول اهتمامه بالسياسة و متابعته للأخبار السياسية و المصدر الذي يأخذ منه هذه الأخبار وأيضا ان كان يمتلك بطاقة انتخاب أولا

وقد ذُكر سابقا دور الأسرة في القيام بتنشئة سياسية،لذا وجب الاهتمام بالأباء أولا وهنا يأتي دور المساجد والمجتمع المدني لتوعيى الآباء حول دورهم المنوط بهم

-تعزيز لغة الحوار بينهم يقي الأيناء من تبني أفكار متطرفة و سلوكيات تتسم بالتهور والعنف و التي سببها غياب الحوار وعدم تلقي تنشئة سياسية سليمة.

-على الآباء اشراك أبنائهم في بعض قرارات الأسرة ليتحملوا المسؤولية و الأعمال التطوعية ويتعودوا على المشاركة و من ثم المشاركة الانتخابية وهذا من شانه بناء انسان مشارك يقدم المصلحة العامة عن الخاصة

-تعليم الأبناء الدين الصحيح

-التواصل بين مؤسسات التنشئة السياسية فيما بينها مثل تواصل الأسرة مع المدرسة وهكذا

-ان دور المعلم دور مهم في عملية التنشئة السياسية لذا من الضروري الاهتمام به و توفير كل ما يجعله يعمل براحة على أن يكون ذو تكوين عالي ليقدم الأفضل وأن تكون علاقته مع من التلاميذ علاقة حوار لا خوفأو ترهيب أو تسلط

- الاهتمام بالكتاب المدرسي الذي هو الأداة الأولى للتعليم والتي تشكل توجهات و آراء الطفل

-ترقية المناهج الدراسية وأن تكون هادفة تغرس فيهم حب الوطن وتكرس الايديولوجية والقيم وأن تحتوي المقررات ما يمكنهم من معرفة الدولة والدستور و غيره، ولأن التنشئة السياسية عملية مستمرة ترافق الطفل حتى بلوغ مرحلة الشباب فتظهر هذه التنشئة في مطالبتهم باصلاحات في النظام التعليمي ومنه تتجه مطالبهم فيما بعد إلى مطالب سياسية

"لايجب اهمال بيئة المدرسة،فاذا سادت المبادىء الديمقراطية في هذه البيئة بما فيها حرية الرأي والتعبير يؤثر هذا ايجابيا على عملية التنشئة السياسي"[1]

-أما فيما يخص الأطفال و دوره المهم في عملية التنشئة السياسية حيث يساهم في تكوين ثقافة الطفل نقترح

عمل نشرات أخبار خاصة بهم بما يتناسب مع اهتماماتهم والتي تساهم في تكوين شخصية الطفل وصقلها مع التركيز على الأخبار المحلية التي تخدم الدولة تدعم قيم الولاء لها.

-اعداد برامج للأطفال تصب في تنشئته سياسيا واجتماعيا واكسابه معرفة سياسية هذا من شأنه أن يعطي احتمال مشاركتهم الانتخابية

-أما الأحزاب السياسية فدورها في التنشئة السياسية يكون من خلال وظائفها مثل التجنيد السياسي والوظيفة التنموية و التي من خلال تقوم بتنشيط الحياة السياسية في المجتمع

-على الأحزاب أن تكون حاضرة دائما ولا تظهر في المناسبات فقط وان تقوم بملتقيات و مناقشات لنشر الوعي السياسي، زيادة على مراقبة العمل الحكومي بالنسبة لأحزاب المعارضة

1-محمود حسن اسماعيل،التنشئة السياسية:دراسة في دور أخبار التلفزيون.مصر:دار النشر للجامعات،1997،ص41.

اما فيما يخص أداء المؤسسات فالأحزاب السياسية عليها بتقديم مترشحين اكفاء وتقديم برامج تكون في مستوى طموحات المواطنين و تغيير لغة الخطاب التي أصبحت معروفة وكذا القيام بحملات انتخابية في المستوى لما لهذه الأخيرة من دور في تفعيل المشاركة الانتخابية وان تتواجد في الميدان و تحتك بالمواطن حتى تمحي الصورة السلبية المعروفة عنها

-تفعيل دور البرلمان الذي لم يعد يحظى بالثقة من طرف المواطنين بسبب أنه لا يقوم بواجباته وبسبب التزوير في الانتخابات ولا يمثل الارادة الشعبية وعليه يجب العمل على أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة و ذلك في كل مراحل العملية الانتخابية من بداية تسجيل الناخبين والأحزاب إلى غاية الطعن في النتائج

-ضرورة تطوير النظام الانتخابي على نحو يسمح بأن تعكس الانتخابات التي تجري الارادة الشعبية الحقيقية،لأن فعالية النظام السياسي ترتكز على فعالية النظام الانتخابي،مما يؤدي إلى رفع مستوى المشاركة الانتخابية خاصة لدى الأنظمة التي تعاني العزوف اللافت للمواطنين"[1]

-فيما يخص النظام الانتخابي يجب أن تكون هناك اصلاحات عليه بما يتناسب مع خصوصية الجزائر وبشكل عادل أو ما يطلق عليه هندسة النظم الانتخابية ونقصد به اعادة بناء النظم الانتخابية بما يحقق العدالة السياسية والاجتماعية

*"تصميم نظام انتخابي يستطيع أن يوفر مزيدا من الحوافز لدى الناخبين مما يؤدي إلى رفع المشاركة الانتخابية لد المواطنين وتقوية عمل الأحزاب السياسية في المجتمع"[2]

---

[1]-رابح لعروسي"الهندسة الانتخابية الفعالة :مدخل حقيقي لتطوير البرلمان"،مجلة دفاتير السياسة والقانون،العدد06. 2016،ص61.

[2]-عبد القادر عبد العالي"الهندسة الانتخابية:الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية"،مجلة دفاتير السياسة والقانون.العدد 10،2010ص317.

*تصميم الحملات الانتخابية لما لها م دور في تحفيز المواطنين على المشاركة،"وضع قوانين تسهل بنشر المنشورات الانتخابية من صور المرشحين وشعاراتهم والملصقات الاشهارية، وبطاقات تعريفية عن المرشحين وبرامجهم الانتخابية،اضافة إلى اللافتات الانتخابية اذ تكتسي هذه الآلية دورا مهما في عملية الترويج السياسي لأحد المرشحين،فكلما كثرت هذه المادة الاعلامية كلما كان المرشح معروفا أكثر لدى الناخبين"[1]

*اعادة صياغة المنظومة القانونية الانتخابية للانتخابات بحيث تحقق تضمن نزاهة الانتخابات وتحقق الديمقراطية التشاركية،أي ايجاد منظومة قانونية عادلة ترسخ القيم الديمقراطية

-اعادة النظر في تقسيم الدوائر

" لا بد من ايجاد هيئة مستقلة لادارة الانتخابات في الجزائر،حيث أن ادارة العملية الانتخابية تطلب وجود مؤسسات مستقلة وعادلة و تشمل على وجه الخصوص الأجهزة التي يتوفر لها سرعية القوانين وضمان نزاهة العملية، ولا بد من اخضاع الأطراف الفاعلة في العملية الانتخابية إلى مبدأ المحاسبة أمام القانون، وهذا قد يضفي شفافية و شرعية على العملية الانتخابية"[2]

و الهدف من كل هذه الاصلاحات هو اعادة المصداقية للانتخابات التي فقد المواطنون الثقة فيها

1-قوي بوحنية و آخرون،الانتخابات و عملية التحول الديمقراطي.الأردن:دار الراية للنشر والتوزيع،2011،ص61.

2-فتحي معيفي"الحكومة الانتخابية و دورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر"،مجلة دفاتر السياسة والقوانين:،العدد08، 2013، ص 11.

المطلب الثاني: في الميدان الاقتصادي والاجتماعي

-بينت الدراسات السابقة و الدراسة أثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على السلوك الانتخابي حيث أجابت عينة الدراسة حول أسئلة عن المستوى المعيشي والقدرة الشرائة والنظام التعليمي بانها عوامل مؤثرة في هذا السلوك و تحسين هذه الأوضاع يؤدي إلى رفع نسبة المشاركة السياسية،بالنسبة للأمية في الجزائر لا تعتبر سببا في العزوف الانتخابي لأننا نشاهد خلال الاستحقاقات الانتخابية توافد عدد كبير منهم لصناديق الاقتراع خصوصا في الولايات الجنوبية بدافع حب الوطن والشعور بالمواطنة وقد تطرقنا للنظام التعليمي فيما سبق،أما بخصوص البطالة والفقر فنقترح التالي:

-بلغت نسبة البطالة 12.3 في 2017 أغلبهم من الشباب حاملي شهادات جامعية و لأن العزوف الانتخابي كانت نسبة الشباب الشريحة الأكثر غيابا عن المشاركة لذا من الضروري الاهتمام بهذه الفئة الهامة والكبيرة

- يجب تعريفهم بأن الانتخابات نوع من الاختيار وهو حق لهم وتعريفهم باهمية الانتخابات و هذا الحق وهنا نعود إلى مؤسسات التنشئة السياسية و المجتمع المدني وكذا الأحزاب الذين عليهم القيام بهذه المهمة اضافة إلى المسؤولين الحكوميين.

-ضرورة اهتمام الدولة بهذه الفئة و حل مشاكلهم وتلبية متطلباتهم بتوفير مناصب الشغل ضمن سياسات واستراتيجيات قادرة على التقليص من نسبة البطالة فهذا حتما سيساهم في رفع نسبة المشاركة وتختفي الامبالاة و غيره من المظاهر السلبية

-توعيتهم بقضايا المجتمع بطريقة واضحة وسهلة وبسيطة بعيدا عن الخطب الرنانة والتقليدية وتحسيسهم بان هذه القضايا مرتبطة بمصلحتهم

-على الحكومة الاهتمام ببقية القطاعات وعدم الاعتماد على المحروقات فقط، ثل قطاع السياحة المهمل بانشاء مرافق للسياح و تكوين اطارات في المستوى هذا من شأنه خلق مناصب عمل و تقليص نسبة البطالة و يتمكن البطالين من الاهتمام بقضايا أخرى منها المشاركة السياسية والانتخابية

-الاهتمام بالزراعة حيث تزخر الجزائر بمساحات واسعة مما يخلق الاكتفاء الذاتي ويخلق في نفس الوقت مناصب عمل

–الاهتمام بالكوادر والمبدعين والمخترعين و القيام بمخطط لاسترجاع الأدمغة التي هاجرت للاستفادة من خبرتها باعطاء الفرصة لهؤلاء يمكن خلق مناصب اضافية للبطالين مما ينعكس ايجابا على المشاركة الانتخابية

– أما الفقر فبداية على الحكومة الحصول على البيانات الدقيقة والصحيحة حول الفقر هذا ما يجعلها قادرة على تحديد أي الاحتياجات أهم لتوفيرها

–مكافحة الفقر ليست مسؤولية الحكومة وحدها بل كل المجتمع وهنا نرجع دائما لدور مؤسسات التنشئة السياسية

كالمساجد وغيره،حيث يجب تكاثف جهود الجميع بتقديم تبرعات مالية من المواطنين

–اجراء حملات للتبرع و هو دور جمعيات المجتمع المدني منها الجمعيات الخيرية

– على الجمعيات الخيرية أن لا تعتم فقد على ما يصلها من أموال بل تحاول أن تكون مؤسسة ربحية أيضا للمساهمة في محاربة هذه الظاهرة

– تقديم القروض الحسنة

–حث رجال الأعمال والأثرياء من قبل الحكومة والجمعيات والمساجد للمساهمة في تقديم مساعدات للفقراء

– نشر ثقافة الوقف و جعل ريعها يعود للفقراء

–ادخال الفقراء سوق العمل وهنا يأتي دور الحكومة في فتح مناصب عمل التي من شانها القضاء على البطالة والفقر معا وبهذا تكون هذه الشريحة على استعداد للاهتمام بالسياسة والممارسة السياسية اذ أن مشاكلها التي كانت تبعدها عن الانتخابات قد حلت.

–فيما يخص الولاء نستعين دائما بدور مؤسسات التنشئة السياسية في غرس الولاء للوطن بدل القبيلة أ والعشيرة و على هذا الناخب أن يعرف اهمية صوته لذا لا يعطيه لشخص لمجرد أنه من قبيلته أو عشيرته بل يختار حسب الخبرة و الكفاءة و مؤسسات التنشئة السياسية هي القادرة على غرس هذا المفهوم في الأذهان.

خلاصة الفصل

تتطلب معرفة أسباب العزوف الانتخابي دراسة ميدانية، ان أفضل أداة تستعمل لمثل هذه الدراسات الاستبيان (الاستقصاء)، والاستبيان من الأدوات التي تمككنا من معرفة سلوك الأشخاص واتجاهاتهم، وهي اداة لجمع المعلومات،لذا استخدمت في البحث للوصل إلى معرفة أسباب هذه الظاهرة و من ثم معرفة الحلول للحد منها،في هذا الفصل قسمت الدراسة الميدانية إلى مبحثين،حيث في المبحث الأول تم تعريف الاستبيان ثم أقسامه حيث قُسم إلى ثلاثة أقسام،في القسم الأول التعريف بالجهة التي تقوم بالبحث والغرض منه، أما القسم الثاني فاحتوى البيانات الديمغرافية (الشخصية) والتي تفيد في التحليل من خلال متغير السن أما الجنس فلم نعتمد عليه لأن توزيع العينة كان عشوائيا، والمستوى حيث كانوا كلهم جامعيين،أما القسم الثالث الأسئلة الخاصة بالموضوع من خلال أربعة محاور متعلقة بفرضيات والتي تم استقاءها من الاطار النظري للدراسة وهي كالتالي:

-كلما كانت التنشئة السياسية قوية كلما زاد مستوى المشاركة الانتخابية

-كلما كان أداء المؤسسات السياسية ضعيفا كلما زاد الامتناع عن التصويت

-ان المستوى الاقتصادي و الاجتماعي المتدني يؤثر سلبا على السلوك الانتخابي للفرد

-ان الانتماءات الضيقة سببا في اتخاذ المواطنين سلوكا انتخابيا معينا سواء بالمشاركة أو الامتناع

حيث كان في لكل فرضية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي توصلنا لمعرفة العزوف عن الانتخاب

في مطلب ثاني تم تناول خصائص العينة والتي كانت عددها 348 وتم الغاء 32 استمارة فأصبح 352

تم ادخال اجابات المبحوثين في برنامج Spss و كانت نتائج الفرضيات ايجابية ومقبولة و ان كل من التنشئة السياسية و اداء المؤسات و الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والولاء سببا في نقص المشاركة الانتخابية.

تم تحليل كل فرضية على حدى وربط النتائج بالواقع الجزائري، في المبحث الثاني خصصناه للحلول من هذه الظاهرة بناء على ما سبق

المبحث الثالث :الفواعل المؤثرة في العزوف الانتخابي في الجزائر

المطلب الأول:أداء المؤسسات الرسمية و مستوى المشاركة الانتخابية

1-المؤسسة الحكومية: وهي أهم عنصر في الحياة السياسية،و هي مؤسسة أساسية وجهاز ضروري،يؤكد لنا ذلك عالميتها و توجدها في كل البلدان كمؤسسة معترف بها ومجسدة.

"وحرصت النظرية الدستورية الحديثة على ضرورة قيام حكومة مسؤولة كمؤسسة أمام البرلمان"[1]

الحكومة مؤسسة سياسية دستورية تضم مجموعة من السياسيين الذين يحتلون مناصب حكومية كأعضاء للحزب الحاكم،و هي أيضا أعلى مستوى يمكن أن يؤثر على صنع القرار بحيث يصدر عنها أقوى القرارات السياسية التي تبنى بالقرارت الحكومية"[2]

وبتطور وظيفة الدولة أصبحت الحياة السياسية للأفراد تتوقف في جزء كبير منها على أعمال الحكومة بصورة كبيرة،لذا فان نجاح الحكومة في أداء هذه الأعمال بفعالية وكفاءة يعتبر المحددات الأساسية في بناء الثقة بينها وبين المواطنين وهو ما يساهم في زيادة نسب المشاركة السياسية والانتخابية للمواطنين.

ويستند الباحثون في الجزائر في تقييم الأداء الحكومي على مقاربتين:

*المقاربة الاقتصادية:ركزت على المستوى الاقتصادي للدولة،أي الخيارات التنموية لسلطة الحاكمة بعد الاستقلال(النظام الاشتراكي) و مع ارتفاع أسعار المحروقات الدولة هي المحدد للنشاط الاقتصادي،ولكن بعد انهيار أسعار البترول وتراجع مداخيل الحكومة.

ترتب عن هذه الأحداث مراجعة الدولة لاديوليجيتها السياسية والاقتصادية(دستور 23 فيفيري1989) أي التنازل عن التسيير الاشتراكي بالتدرج،وتبني اقتصاد السوق(القطاع الخاص)

*المقاربة المؤسساتية:تركز على فشل المؤسسات السياسية وتسببها في الأزمة(الحزب الواحد والمؤسسة العسكرية والجهاز البيروقراطي) أي أنها تعيق التنمية السياسية،ونلحظ فشل في نقل الطلبات الاجتماعية و معالجتها أي لم تعد قنوات فعالة بين السلطة السياسية والمجتمع،وأيضا فشل التجربة الحزبية والنظام الانتخابي.

"مع كل هذا أصبح المواطن الجزائري يطالب الحكومة بالشفافية في معاملاتها الاقتصادية اتباع الاجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف،وتفعيل آليات الرقابة الشعبية على أنشطة الدولة"[3]

---

[1]-سميحة الفقير"العزوف الانتخابي: دراسة ميدانية مدينة طنجة نموذجا".مذكرة ماستر.(كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،جامعة عبد المالك السعدي،طنجة،2008)،ص110.

[2]-اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية:عربي-انجليزي،القاهرة.2010،ص244.

[3]-يحي بن يمينة،مرجع سابق،ص ص 127،131.

2- البرلمان:هو المؤسسة التي يتم التعبير من خلالها على ارادة الجماهير،و يتحقق بواسطتها حكم الشعب نفسه بنفسه على أرض الواقع،وبوصف البرلمان وكيلا عن الشعب ويمثله في التعامل مع مؤسسات الحكم الأخرى.

يرتبط تفعيل الآداء البرلماني بالمكانة التي يحتلها البرلمان المنتخب،فالمؤسسة البرلمانية هي التي تحتل أعلى درجة في التنوع والاحتواء للمصالح المتعارضة و تتميز بالقدرة العالية على التكيف وهي المعبرة عن ارادة الناخبين و مشاركتهم في العمل السياسي.

ان اضعاف البرلمان أو تزوير ارادة الناخبين في العملية الانتخابية يهز ثقة المواطنين بالمؤسسة البرلمانية،ويشير استطلاع الرأي العام العربي حالة الجزائر أن مستوى ثقة المواطن في المؤسسة البرلمانية جاء بنسبة7,3% كما أن 41,5% لا يثقون في البرلمان اطلاقا.

إن الهدف الأساسي وراء تفعيل الأداء البرلماني هو تحسين الأداء المؤسسي للبرلمان،أي زيادة قدرات المؤسسة التشريعية الأمر الذي يدعم عملية دور البرلمان في المجتمع.

يمكن ابداء بعض الملاحظات حول علاقة أداء البرلمان الجزائري بمستوى المشاركة الانتخابية:

1-ان ما يميز عملية الترشح للمناصب البرلمانية هو عزوف أهل الخبرة و الكفاءة عن الترشح

2-سيطرة السلطة التنفيذية على مقدرات العملية السياسية في الجزائر وهذا ما كرسته معظم الدساتير المتعاقبة

3-"الغموض الذي يسود عملية اختيار المترشحين أدى إلى تراجع مستوى الأداء البرلماني مما ساهم في تراجع ثقة المواطنين في البرلمان و عليه التوجه إلى المقاطعة" [1]

4-ان البرلمان أصبح مجرد غرفة لتسجيل القوانين ومنح المشروعية،ويظهر ذلك خصوصا في قلة المبادرة وقلة القوانين التي يقترحها خلافا للسلطة التنفيذية،وهذا يعود إلى غياب الخبرة و تدني المستوى التعليمي للنواب،ومن خلال النظر في ظروف الكثير من النواب في مختلف المناسبات الانتخابية السابقة خاصة التشريعية والمحلية منها واكتشاف العلاقة التي تربطهم بالسلطة المركزية من أعلى و بالمواطنين الناخبين من أسفل،اذ نجد أنفسنا أمام زبائن وليس نواب سياسيين،اضافة إلى القبلية والعروشية والجهوية والتي لعبت دورا كبيرا في التأثير في العمليات الانتخابية، وهذا ابتداء من عملية تشكيل القوائم الانتخابية إلى غاية اعلان النتائج[2]

---

[1]-سمير كيم،مرجع سابق،ص ص 55، 56.

[2]-يحي بن يمينة،مرجع سابق،ص215.

المطلب الثاني:المؤسسات غير الرسمية و مستوى المشاركة الانتخابية

1- الأحزاب السياسية:

"الأحزاب السياسية تشكل أحد أركان العملية التمثيلية،وهي بذلك شريك أساسي في العملية الانتخابيةابتداء و متابعة و تأثير في الممثلين السياسيين محليا خصوصا خلال العملية الانتخابية يتشارك الأحزاب السياسية والمترشحون الذين يعتبرون عندها"[1]

و يمكن تعريف الأحزاب السياسية بأنها:"مجموعة من الناس يجمعهم اقليم جغرافي واحد،اتفقوا على برنامج واحد يسعون إلى تحقيقه من خلال الوصول إلى السلطة،و قد يكون هذا البرنامج سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو شاملا،ويحمل رؤيتهم حول تقدم و تطور مجتمعهم"[2]

و تعرف أيضا بأنها:"تنظيمات أو تشكلات تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم وحدة الفكر والهدف متبنين منهج سياسي واحد في ظل نظام قائم يعمل على نشر و تنفيذ أفكارها من أجل كسب ثقة عدد أكبر من الفئات الاجتماعية من أجل الوصول إلى السلطة أو المشاركة في اتخاذ قراراتها على الأقل"[3]

من الخصائص الغالبة على معظم الأحزاب السياسية هو غياب التناوب على السلطة وبقاء القيادات واستمرارها و توجه بنية الأحزاب السياسية نحو اتخاذها طابع الاحتكار وتفتقر للمرونة والتغيير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد، وهناك طموح للتغيير على مستوى القواعد الحزبية وفجوة بين القاعدة الحزبية والقيادات أفرزت عدة نتائج فبقاء النخب والقيادات الحزبية خصوصا الزعامات دون تغيير و تناوب على قيادة الحزب السياسي،عرفت الأحزاب أزمات سياسية.

إن السبب الرئيسي يرجع إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد آليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها.

---

[1]-عبد الفتاح حلواجي"التمثيل السياسي المحلي في الجزائر:دراسة ميدانية بولاية الوادي للعهدة الانتخابية 2007-2012".رسالة ماجستير.(قسم التنظيم السياسي والاداري،جامعة الجزائر3،الجزائر،2013)،ص204.

[2]-أحمد التلاوي،"مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية"،في الجزيرة.نت 30-03-2018.

[3]-أحمد سويقات،"التجربة الحزبية في الجزائر1962-2004"،مجامعة ورقلة، revues .Uni-Ourgla

"ان العلاقة القائمة بين الأحزاب والمجتمع محدودة ومبنية على أسس مصلحية وانتخابية "علاقة زبائنية" وتمثيل مجموعات ضيقة في المجتمع،وهي بمثابة امتداد للسلطة أكثر منه تمثيلا ديمقراطيا للمجتمع من خلال الممارسات القبلية والجهوية والزبائنية في الانتخابات،ومن الانعكاسات التي تركها نمط التمثيل الحزبي على مستوى البرلمان فقدان المجتمع خصوصا في أوساط المدن العالية الكثافة الأمل في الأحزاب السياسية و امكانية التغيير عبر صناديق الاقتراع والارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في هذه المدن،وعدم الاقبال على النشاطات السياسية لأنها فقدت العنصر النضالي فيها وانحصرت في قضايا انتخابية أو تنظيمية بحتة،و قد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفؤ من العمل الحزبي والسياسي والتوجه للعمل في جمعيات المجتمع المدني وضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع وبالتالي ابتعاد الأحزاب عن وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية بايصال أصوات المواطنين للسلطات

لقد فقدت الأحزاب السياسية في الجزائر مصداقيتها من قبل الناخبين و أصبحت امتداد للادارة الحكومية و السلطة، و أثبتت عدم قدرتها على القيام بوظائفها تجاه المواطنين الذين يعبرون عن عدم رضاهم بالقيام باحتجاجات اجتماعية والتي اتسمت بالعنف، ووصل العنف والسخط حتى الأحزاب السياسية نفسها مثل ماحدث في مقرات حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية و حزب جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل"[1]

و هكذا نجد أن الأحزاب الجزائرية أحزاب ضعيفة مليئة بالتناقضات و عديمة القدرة على المحافظة على خطاب واحد صريح وشفاف، وهذا ما أدى إلى نفور الشعب وابتعاده عنها"[2]

---

[1]-عبد القادر عبد العالي،الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر،(ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية واشكالية التنمية السياسية واقع وتحديات)،16-17 ديسمبر2008،الشلف ص ص 4،8.

[2]-مفيدة لمزري"مساهمة الشعب في السلطة من خلال التنظيم الحزبي في الجزائر".رسالة ماجستير.(قسم العلوم القانونية،جامعة باتنة)،ص113.

2-المجتمع المدني: كغيره من المصطلحات لديه العديد من التعريفات لدى المفكرين و الكتاب و من أكثر الصيغ قبولا وشيوعا يعرف بأنه:"مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها،ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السلمية للتنوع والاختلاف"[1]

"ورغم أن الجزائر سبقت بلدان عربية اخرى من حيث عدد مؤسسات المجتمع المدني كالأردن ولبنان و اليمن إلا أنه تبقى بلا حيوية ونشاط أو فاعلية"[2]

و يظهر ذلك من خلال تأثير العلاقة القائمة بين المجتمع المدني الجزائري والدولة على دوره في الانتخابات و هو ما أُثر بدوره على العملية الانتخابية،اذ يعمل دور المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات والذي يمكن تحديده عبر مراجعة ما قام به من خلال علاقته بالدولة فانه يعرف تحولا ملحوظا في الدور الذي يقوم به اذ تمت ملاحظة أنه يقوم بمايلي:

-التعبئة لصالح مرشح السلطة:قامت عديد من الجمعيات والنقابات والمنظمات المدنية الأخرى بجهود كثيفة لتعبئة المواطنين و تحسيسهم بأهمية الانتخابات و بضرورة التصويت و لكن بدلا من الدور الأصلي المتمثل في الحث على مرشح يتناسب مع طموحات الناخبين بكل حرية،عمدت هذه التنظيمات على الدعاية والتعبئة لصالح مرشح محدد و هو مرشح السلطة و هذا يعتبر حياد عن الدور المفترض لمجتمع مدني في نظام سياسي ديمقراطي.

-المساندة والدعم الصريح لمرشح السلطة:في الوقت الذي تشكل فيه تنظيمات المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية تحالفات لمراقبة الانتخابات والحفاظ على نزاهة و مصداقية نتائجها،تتشكل تحالفات عندنا لدعم ومساندة مرشح السلطة،ولا تخفي بعض تنظيمات المجتمع المدني الجزائري دعمها الصريح لمرشح السلطة في أغلب الانتخابات التي أجريت لحد الآن، وكمثال عرفت الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 عدة تحالفات جمعوية اتخذت مواقف مساندة للرئيس بوتفليقة على غرار المركزية النقابية للمنظومة العامة للعمال الجزائريين

- يغض المجتمع المدني الطرف عن الاجراءات الحاسمة على مستوى العملية الانتخابية خاصة ما تعلق بقانون الانتخابات،تعيين موظفي الانتخابات وتسجيل الأحزاب والناخبين وتحديد المرشحين

-احتواء السلطة للمجتمع المدني وتحالفه معها أحيانا جعل من الحملات الانتخابية في الجزائر غير متوازنة، وهو مستغل من السلطة لدعمها

---

[1] -بشير خلف،"المجتمع المدني و دوره في التنمية الأدوار والتحديات"،الرابطة الولائية للفكر والابداع،دار الثقافة،الوادي،2005،ص90.

[2] -عبد الرزاق مقري،"التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية"(د ب ن)،(د د ن)،(د س ن)،ص 35.

– كون برامج التعليم المدني والانتخابي ليست حيادية غذ أنه غالبا ما تتحول تلك البرامج إلى دعاية لصالح مرشح السلطة فانها ستتوجه ارادة الناخب و خياراته وتسيء إلى مصداقية الانتخابات و نتائجها و مدى كونها انعكاس حقيقيا لارداة و طموحات أغلب الناخبين

–تبعية المجتمع المدني للدولة أثرت على حياده و على أدواره الحقيقية في الانتخابات وبالتالي زادت في درجة وحدة الشكوك التي تحول حول نزاهة الانتخابات و مصداقيتها.

–التحالفات الجمعوية التي ظلت تتشكل مع كل موعد انتخابي ساهمت في كل مرة في حسم نتائج الانتخابات مسبقا لصالح مرشح السلطة.

– أدى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني الجزائري في الانتخابات متأثرا بعلاقته بالدولة إلى الاختلال في التوازنات بين أطراف العملية الانتخابية لصالح مرشح السلطة و هو ما يلاحظه المواطن البسيط،ويصل الحد إلى أكثر من ذلك اذ ان نتائج الانتخابات الجزائرية بمختلف أشكالها غالبا ما تكون معروفة ومحسومة النتائج نتيجة اختلال التوازن المذكور بفعل انحياز المجتمع المدني لمرشحي السلطة، وهذا بدوره له آثار جانبية على العملية الانتخابية تتمثل في:

1–القضاء على عامل التنافسية التي تميز الانتخابات الديمقراطية نتيجة الحسم الميداني المسبق للنتائج،الناجم عن التفوق المادي و المعنوي لمرشح السلطة.

2–انسحاب المترشحين المنافسين لمرشح السلطة من الانتخابات حتى باتت ظاهرة تطبع الانتخابات الجزائرية والعربية بشكل عام،وهو ما يرثر بدوره على مصداقية تلك الانتخابات لأنها فاقدة لعنصر التنافسية.

3–التأثير السلبي لكون النتائج محسومة كسبقا على نسبة المشاركة،اذ أن الناخبين الذين يشعرون بأن النتيجة معروفة فيميلون بدورهم و على غرار المترشحين للانسحاب والعزوف عن المشاركة،لأن صوتهم في نظرهم لن يغير انما قد يزيد من شرعيته وشرعية العملية الانتخابية على حساب رغبتهم في التغيير والتأثير الفعلي

4–غياب الرقابة المحايدة من طرف المجتمع المدني جعل الانتخابات في الجزائر عرضة للتلاعب من قبل مختلف أطرافها في مختلف مراحلها وتفاعلها،وليس فقط على مستوى عملية التصويت وفرز الأصوات،كما يعتقد الملاحظ العادي غير المتخصص"[1]

---

[1]–منير مباركية،"علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"،مجلة دفاتير السياسة والقانون"،الجزائر:أفريل2011 ص ص 415،416.

***وسائل الاعلام:**

"تتواجد على الساحة الاعلامية الجزائرية ترسانة من وسائل الاعلام الخاصة والمكتوبة لأن المسموعة والمرئية لا تزال حكرا على الدولة والتي تمارس و ظيفتها الاعلامية ولكنها لا تسمح باستقلالية تامة عن الدولة كما أن بعض الصحف حتى تلك التي كانت تعرف بأنها معارضة أصبحت تمارس الدعاية لصالح النظام الحاكم بشكل كلي أو جزئي، كما تمارس الدولة الجزائرية ضغوطا على وسائل الاعلام من خلال قوانين الاعلام والعقوبات وكل تلك الممارسات تؤثر على وسائل الاعلام الحرة"[1]

"كما أنه لا تزال الممارسة الاعلامية في الجزائر تعاني صعوبات كثيرة تعرقل تطورها و تحد من استقلاليتها،كما أنها تفتقد إلى الشروط الموضوعية والامكانيات الحقيقية مما يجعلها رهينة للسلطة،فرغم كل القوانين والتشريعات والنصوص التي فتحت أبواب التحرر إلا أن مسألة تطبيقها على صعيد الواقع تبقى مسألة نسبية لأن الظاهرة الاعلامية جد مرتبطة بطبيعة النظام السياسي و أن الممارسة الاعلامية يميزها الخضوع والتبعية وظيفيا لارادة السلطة السياسية "[2]

"ان الدور الذي لعبته الصحافة الجزائرية خلال فترة التسعينات أفقدها مصداقيتها عند متابعيها،وبخصوص دورها فيما يخص المجتمع المدني فبدل تشجيعه والتعريف به وانجاحه،قامت بمساعدة المجتمع المدني المقيد والاشادة به وهي تقصد كل ما يعادي قيم المجتمع"[3]

---

[1]-منير مباركية،مرجع سابق،ص ص،420،422

[2]-عبد الكريم هشام"المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية في الجزائر".رسالة ماجستير.(قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2006).ص ص 105،106.

[3]-نادية خلفة"مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية:دراسة تحليلية قانونية".رسالة ماجستير.(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،باتنة،الجزائر،2003).ص ص 132،133.

خلاصة الفصل

بعد الدراسة النظرية للموضوع البحث تم التطرق في الفصل الثاني إلى العوامل المؤثرة في المشاركة الانتخابية في دراسة تحليلية وخصصت له ثلاثة مباحث،في المبحث الأول كان عن مسار المنظومة الانتخابية في الجزائر ثم مفهوم النظام الانتخابي بشكل عام و ثم أنواع النظم الانتخابية، ثم النظام الانتخابي الجزائري وهو نزام التمثيل النسبي و سلبيات هذا النظام حيث يؤثر هذا الأخير على المشاركة الانتخابية، ثم التعريف بالادارة الانتخابية وصلاحياتها،حيث أن للادارة الانتخابية علاقة وطيدة بالعزوف عن الانتخاب في الجزائر.

في المطلب الثاني كان التركيز فيه على آخر انتخابات تشريعية و هي انتخابات ماي 2017 في قراءة لنتائجها ودلالاتها،أما المبحث الثاني جاء فيه الالمام بالعوامل المؤثرة في العزوف عن الانتخاب في الجزائر بناءً على الدراسات السابقة النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي و وجِد أنه هناك عوامل سياسية و عوامل اقتصادية و اجتماعية ،حيث تم تناول كل هذه العوامل من ناحية علاقتها بالمشكلة موضوع البحث ،بالنسبة للعوامل السياسية فهي التنشئة السياسية بمختلف بكل مؤسساتها، حيث تم التعرض إلى مفهومها و مؤسساتها ، مع الاشارة إلى الثقافة السياسية وعلاقة هذه الأخيرة والتنشئة السياسية بالانتخاب في الجزائر، أما العوامل الاقتصادية والاجتماعية فهي الولاء القبلي،الأمية،الفقر،البطالة،مستوى المعيشة و النظام التعليمي مع اعطاء بعض الاحصائيات.

في المبحث الثالث خُصص للفواعل المؤثرة في العزوف الانتخابي وهي فواعل رسمية و غير رسمية،بالنسبة للفواعل الرسمية فنجد المؤسسات الحكومية و البرلمان،حيث لوحظ من عينة الدراسة عدم الثقة في النظام السياسية والانتخاب وكذا المؤسسة التشريعية التي لا تمثلهم، أما المؤسسات غير الرسمية فان الأحزاب السياسية لا تشكل اهمية بالنسبة لعينة الدراسة التي ترى بانها مناسباتية وبرامجها لا ترقى إلى مستوى الطموحات وخطاباتها جوفاء، زيادة على أن المرشحين ليسوا بالمستوى المطلوب من حيث الكفاة والخبرة،أما المجتمع المدني فهو تابع للسلطة ولا يقوم بادواره حيث يمكنه التأثير الايجابي على المشاركة الانتخابية لو قام بأدواره المنطوبة به في هذا المجال.

المطلب الثالث:النظريات التفسيرية للسلوك الانتخابي

هناك العديد من النظريات التي فسرت السلوك الانتخابي وبما أن السلوك الانتخابي هو سلوك انساني واجتماعي فقد تم تناوله من عدة اتجاهات،وسيتم التعرض إلى بعض النظريات التي تفيد الدراسة

1-المقاربة غير السياسية للسلوك الانتخابي:

تقول هذه المقاربة أن عدم التصويت هو نتيجة الامبالاة لدى الأفراد وأيضا عدم الاهتمام بالسياسة،كما تدخل أمور أخرى كثيرة كانشغالات الشخص والنسيان والأحوال الجوية كلها أسباب غير سياسية تفسر سبب الامتناع.

" وقد جادلت السلطات الجزائرية بأحوال الطقس لتفسير انخفاض نسبة الاقبال في الانتخابات التشريعية والمحلية عام 2007...كما أن الأمطار الغزيرة في شهر نوفمبر هي التي من شانها منع الجزائريين من الخروج ختلاف التصويت"[1]

و حسب هذه المقاربة الامتناع عن التصويت لا يعتبر ظاهرة سلبية أو مشكلة بل ظاهرة طبيعية نظرا لتباين واختلاف درجة اهتمامهم السياسي والمشاركة السياسية والانتخابية

نقد/لا يمكن حصر الامتناع عن التصويت للأسباب الآنفة الذكر بل هناك العديد من الأسباب الأخرى،فالامتناع هو تعبير عن موقف وهذا ما تقوله المقاربة السياسية

2-المقاربة السياسية:

"**ترى هذه المقاربة أن عدم التصويت ناجم عن رغبة المواطن، وعدم تصويته هو اختيار عن دراية في السياق الجزائري،يمتنع المواطنون عن التصويت ليقينهم بأن أصواتهم لن يعترف بها بسبب التزوير المحتمل للنتائج المعروفة مسبقا**"[2]

اذن فحسب المقاربة السياسية فان الامتناع عن التصويت هو فعل سياسي يعبر عن رأي والذي هو رفض للمنتخَبين و عدم الثقة بهم أو بالنظام السياسي، ويعد هذا الامتناع أداة تعبير وعلى عكس المقاربة غير السياسية فان هذه المقاربة تقول بأن" **ظاهرة الامتناع خطيرة حيث في هذه الحالة فان الأقلية تحكم الأغلبية و هو ما يخلق أزمة تمثيل تؤدي إلى أزمة شرعية المنتخبين**"[3]

---

[1]-نصير سمارة"الانتخاب الاحتجاجي في الجزائر منذ ظهور التعددية الحزبية،1990-2017"،مجلة المستقبل العربي،ص91.
[2]-المرجع نفسه،ص94.
[3]-المرجع نفسه ص95.

3-النموذج البيئي:

لا يمكن فهم ظاهرة ما كالعزوف الانتخابي او بشكل أعم السلوك الانتخابي دون الرجوع إلى النماذج لتفسير هذه الظاهرة، حيث أن النموذج أداة للتفسير.

"النموذج ضرورة منطقية ووسيلة تساعد على استخلاص النتائج الصحيحة،تصغيرا للحقيقة في صورة بسيطة متلاحمة تستمد أصولها من الحقيقة،تمثيل مبسط للظاهرة وشامل لها في آن واحد"[1]

و يعتبر النموذج البيئي من أهم النماذج و أولها التي فسرت السلوك الانتخابي والذي يفسره تفسيرا جغرافيا و آخر اجتماعي اقتصادي وهناك من يضيف التفسير التاريخي

"**بالنسبة للتفسير الجغرافي يربط هذا النموذج السلوك الانتخابي بالمجال الجغرافي،حيث يرى بوجود علاقة بين السلوك الانتخابي و البيئة الطبيعية و كذا طريقة العيش و السكن**"[2]

و من الذين ربطوا السلوك الانتخابي بالمجال الجغرافي نجد "**أندريه سيجفريد**" في مؤلفه"**السلوك السياسي لغرب فرنسا**" سنة 1913.

أما التفسير الاجتماعي والاقتصادي

من أبرز رواد هذا النموذج "**لازرسفيلد و بيرسلون**" ويقوم هذا النموذج على استطلاعات الرأي ويربط بين الانتماءات الاجتماعية والتصويت

"يقوم هذا التحليل على أن للنظام الاجتماعي تأثير أساسي على السلوك الانتخابي للأفراد،إذ يحدد عدد البدائل السياسية المتاحة في البيئة،أي أن النظام الاجتماعي يضيق على مدى الاختيار السياسي المتاح أمام الأفراد"[3]

يركز هذا النموذج على عدة متغيرات منها السوسيو ديمغرافي ويندرج تحتها السن والجنس والاقامة، وسوسيو اقتصادية (الفئات المهنية وغيره) وأخيرا المتغير السوسيوثقافي ويتضمن المستوى التعليمي والانتماء الطائفي.

نقد/ركز النموذج البيئي على عوامل و أهمل عوامل أخرى، وان مسألة الجنس أو العمر لم تعد مؤشرات لتحديد السلوك الانتخابي،فبخصوص المرأة فقد خرجت عن دورها التقليدي وأصبحت تتقلد مناصب سياسية .

---

[1]-سمير بارة،سلمى ليمام"النماذج الانتخابية":نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر،دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة،عدد أفريل 2011،ص191.

[2]-سمير كيم"محددات البئية الداخلية وتأثيرها على السلوك الانتخابي:دراسة لانموذج الانتخابات التشريعية والمحلية2007 بالوادي".مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2010،ص28.

[3]-حمادة ابراهيم بسيوني،استخدام وسائل الاعلام والمشاركة السياسية،سلسلة بحوث سياسية،جامعة القاهرة،199،ص26.

التفسير التاريخي

عند دراسة أي ظاهرة لا بد من الرجوع للتاريخ ودراستها من كل النواحي وما يعنينا في دراستنا هو الناحية السلوكية لظاهرة الانتخاب، و من بين رواد النموذج التاريخي بونل بوا يضيف العامل التاريخي كؤثر على السلوك والذي أهمله " **اندريه سيجفريد**"

"**إن المجموعات الاجتماعية لها جذور ضاربة غب القدم وبالتالي لا يمكن اهمال الجانب التاريخي عند دراسة السلوك الانتخابي وأن هذه المجموعات تحمل أفكار و عادات متوارثة من مجتمعاتها الأصلية، ويدعو بوا للبحث في الماضي لمعرفة الحاضر وهو ما يعني دراسة هذا الجماعات و أفكارها لمعرفة كيف وُلد السلوك الانتخابي**"[1]

التفسير النفسي:يرتبط علم النفس بعلم السياسة ومن بين من اهتموا بهذا المجال "**هارولد لازويل**" والذي يعتبر مؤسس علم النفس السياسي وكان له عدة مؤلفات منها"السياسة والأمراض النفسية"

و إننا عند دراستنا للسلوك الانتخابي أو التصويت أو الانتخابات لا بد لنا من الأخذ بعين الاعتبار الجانب النفسي للناخب،وهذا ما قامت به مدرسة"ميتشيغن" الأمريكية من خلال بحوثها المسحية للانتخابات الأمريكية التي جرت سنوات:1948-1952-1956

يركز التفسير النفسي على دور العوامل النفسية للناخب في بناء شخصيته و أن هذه العوامل هي التي تحدد سلوكه الانتخابي،و يرى أن دور العائلة والبيئة الاجتماعية هي من تحدد شخصية الناخب وبالتالي سلوكه

و ما نلاحظه أن هذا التفسير أغفل بقية مؤسسات التنشئة السياسية كالمدرسة و غيرها

"**كما و العوائق التي تصادف هذا النموذج أن مرتكزاته غير قابلة للقياس، لأنه يرتبط بمجموعة من المدركات والقناعات والميولات والاتجاهات لا يمكن تحديد تأثيرها بشكل دقيق، و إنما تتوقف عند الوصف، و هنا نحصل على نتائج عامة ، لا يمكن تعميمها، لأن توفير نفس العوامل النفسية على مجموعة من الأفراد لا تعني بالضرورة الحصول على نفس السلوكات السياسية الانتخابية**"[2]

وهذا ما يراه "روبارت دال" في تفسيره للعزوف الانتخابي حيث يرى أن الامتناع عن السلوك الانتخابي كظاهرة سياسية واجتماعية مرتبط بالعوامل النفسية و أيضا الاجتماعية

---

[1]-سمير بارة،سلمى ليمام،المرجع السابق الذكر،ص194.

[2]-محمد تهامي،السلوك الانتخابي المفهوم والتفسير،الحوار المتمدن،العدد4163،سا:13:13، 08-05-2018.

التفسير العقلاني(نموذج الاختيار العقلاني)

ظهرت تغييرات في السلوك الانتخابي ونمط التصويت أواخر السبيعينات القرن الماضي،وعجزت النماذج السابقة على تفسير السلوكات الجديدة،لذا كان لا بد من ايجاد تفسيرات جديدة فظهر النموذج العقلاني للأمريكي"انطوني داونز" الذي أخذ نظرية الخيار العقلاني في الاقتصاد الأمريكي ونقلها إلى مجال الانتخاب

"يرى هذا الأخير أن الاختيار الانتخابي هو عملية عقلانية يقوم بها الفرد استنادا إلى حسابات الربح والخسارة...فالناخب هو شخص عقلاني قادر على التعرف على مصالحه،له قدرة على تقييم العروض المقدمة إليه من قبل المرشحين المتنافسين ليحصل منها على أكبر فائدة،كما يفترض في الناخب قدرته على الحصول والاستفاد من المعلومات التي تقدم له كشف حساب الممثلين السياسيين ومصداقية وعودهم"[1]

"هيمنة نظرية الاختيار العقلاني ل"بيدج" و"فارلي" التي تفترض وجود سوق سياسي في الأنظمة الديمقراطية، وتركز تحليلاتها على وجود دالة للعرض تمثل السياسات العامة والمتبعة أو المقترح احداثها...تلتقي هذه الدالة مع دالة الطلب التي تحدد أفضليات الناخبين"[2]

تفسير روبارت دال للعزوف الانتخابي:

يربط **دال** ظاهرة الامتناع بعوامل نفسية واجتماعية، حيث يرجع المشاركة للسياسية لعدة أسباب:

"أن الناخب يرى في مشاركته بأنها لن تغير شيئا في الواقع وشكه في قدرته على تغيير الأوضاع،وبالتالي فهو لا يشارك،كما يرى بأن الناخب يعتقد بأنه يمكنه الوصول إلى أهدافه دن الارتباط بالسياسة،و أن محدودية معلوماته السياسية تجعل من المشاركة السياسية ضعيفة،وعليه فكلما زادت هذه مالعوقات قل ارتباط الفرد بالعمل السياسي وبالأخص الفعل الانتخابي"[3]

---

[1]-Oliver Lhl ,le Vote ,paris :Montchretien,1996,p126 .

[2]-محمد كودي،"يمين/يسار:أية حمولة سوسيولوجية؟"،في الحوار المتمدن،العدد1309،30-03-2018.

[3]-Françoise Subileau et Marie-France Toinet,Les Chemins de l'Abstention une comparition Franco-Américain,France :La decouverte,1993,p125.

العزوف الانتخابي وفق نموذج التفسير بالاتجاهات

حسب هذا النموذج فإن السلوك الانتخابي عبارة عن اتجاهات الأفراد المعرفية والعاطفية تجاه السياسة و الأحزاب، وقد قدم **دونيس ليندون** في كتابه"سياسة التسويق" نموجين مختلفين للتفسير بالاتجاهات:

*** نموذج بعد المترشحين للمترشح الأول**

"يقوم النموذج على أساس فرضي مفاده أن لكل مواطن في كل استحقاق انتخابي تصور مسبق حول مرشح ما يراه مثالي،وسيقوم يوم الاقتراع بالتصويت لصالحه أو على الأقل التصويت لمشرح يقترب من أفكاره"[1]

"وفق هذا النموذج يمكن التكهن بالمرشح الفائز من خلال عملية حسابية رياضية بدراسة الصفات التي يفضلها الناخب و مدى اقتراب المرشحين من هذه الصفات"[2]

نقد/– لم يتثبت صحة هذا النموذج امبريقيا

–الناخب لا يقوم بالمقارنة بالضرورة

–لم يشرح في حال عدم ايجاد الناخب المرشح المفضل حسب معاييره أين يذهب صوته

***نموذج الالغاء والاختيار المتتالي:**

وفق هذا النموذج السلوك الانتخابي هو سلسلة من العمليات الذهنية المتتابعة،حيث يكون الغاء للمرشحين حتى يبقى مرشح واحد و هو الذي وقع عليه الاختيار، ويرى لندن أن الناخب يقوم بمقارنات بين المرشحين و من ثم الاختيار وفق معايير معينة

" **بداية يقوم الناخب بالنظر للجوانب السلبية للمرشحين، كعجزهم عن حل المشاكل أو بعدهم عن مزاجه السياسي،فهنا يلغي هؤلاء ويبدأ مرحلة اخرى وهي المقارنات الايجابية ليختار في الأخير مرشح ينتخب عليه و في حالة عدم القدرة على المفاضلة سيقوم بتحديد معايير جديدة تمكنه من المقارنة والاختيار**"[3]

نقد/لا يشمل كل الناخبين اذ المفاضلة والاختيار هنا مربوطة بمدى ثقافة الناخب التي تمكنه من الاختيار وهذا غير موجود عند كل الناخبين.

---

[1]–خالد زعاف،مرجع سابق،ص69.

[2]-Dennis Lindon,Marketing politique et social ,France :Dalloz,1979,p129.

[3]-Ibid,p132.

خلاصة الفصل

ان أي دراسة لا بد وان تستند لاطار نظري ومفاهيمي ، وذلك للفهم الجيد للظاهرة محل البحث،لذا فقد التطرق لمفهوم المشاركة السياسية لغة و اصطلاحا، و تقديم بعض التعريفات التي تخدم البحث من المفكرين الغربيين والعرب ثم اعطاء تعريفا اجرائيا لها وهي نشاط سياسي يقوم به الفرد أو الجماعات قصد اختيار حكامهم ويهدفون للتاثير في السياسة العامة وصنع القرار، ثم أدرجت خصائصها، أشكالها و مستوياتها،و في مبحث آخر تعريف المشاركة الانتخابية والانتخاب لغة واصطلاحا وشروطه الموضوعية، و في المبحث الثالث تم تعريف العزوف الانتخابي وقبله اعطاء مفهوم للسلوك ومفهوم السلوك السياسي ، ثم السلوك الانتخابي ومن ثم العزوف الانتخابي، والعزوف هو الامتناع أو الامساك والكف، أما العزوف الانتخابي فهو عدم توجه الناخب إلى صناديق الاقتراع،وللعزوف الانتخابي شكلان عقلاني وغير عقلاني،فالعقلاني هو عزوف مقصود وغير العقلاني فلا أسباب واضحة له و تعتبر الامبالاة هي السمة الغالبة على هذا النوع.

ولفهم هذا السلوك تمت الاستعانة بالعديد من النظريات والنماذج التي فسرت السلوك الانتخابي ومنه العزوف عن الانتخاب، منها النموذج البيئي بتفاسيره الثلاث الجغرافي والالاجتماعي والاقتصادي و التاريخي، تفسير روبارت دال، وهناك التفسير العقلاني و المقاربة السياسية وغير السياسية وغيره.

المطلب الثاني:أشكال العزوف الانتخابي

ويتخذ شكلان و هما العقلاني واللاعقلاني

1-العزوف العقلاني(اتجاه مذهبي عقدي):وهو عزوف مقصود ويعد تعبيرا سياسيا واضحا ينم عن فهم وادراك للأوضاع السياسية مما جعل المواطنون يفضلون عدم الانتخاب وقد نجد من الممتنعين المنخرطين أو المنتمين للاحزاب السياسية وبالتالي فالامتناع هنا هو سلوك عقلاني ويعد رفض للوضع الراهن أو البدائل المقترحة، قد يكون الممتنع لديه بطاقة الناخب ومع ذلك لا يصوت لادراكه ووعيه السياسي.

كما يعبر هذا الامتناع على أن المرشحين لا يعبرون عن طموحات المواطن ولا يلبون طلباته وأن الانتخابات لن تكون نزيهة و شفافة،و هنا يقدم حكم مسبق بنتيجة الانتخابات والتي يرى أنها معدة مسبقا وهذا ما يدفعه لعدم الانتخاب،هذا في البلدان حديثة العهد بالدمقراطية.

"أضف إلى ذلك وجود ممتنعين محسوبين على المقاطعين نهائيا للانتخابات أو ما يعرف بالامتناعية وهو مذهب عن وعي و قناعة فيما يذهب إليه أفراده و جماعته، اذ يلح على عدم المشاركة نهائيا في المسائل الانتخابية والسياسية لعدة اعتبارات،منها عدم الثقة وكذا التهميش والاغتراب السياسي ويتجسد لدى كل فئات المجتمع خاصة فئة النساء والناخبين ذو المستوى الضعيف اجتماعيا وثقافيا"[1]

"ان الامتناع العقلاني عن التصويت هو الصفة التي تتعلق بمن يهتم بالسياسة أي من يحمل بطاقة انتخابية و على دراية بالأمور السياسية و منتبه لها و هي مشاركة بطريقة غير مباشرة، وهذا الامتناع يضر بمصداقية وفعالية وشرعية العملية الانتخابي"[2]

و من أسباب هذا العزوف عدم وضوح المنظومة القانونية كالنظام الانتخابي والحزبي وعدم الرضا عن السياسة العامة و محدودية الخيارات بين المرشحين وغيره من الأسباب

---

[1]- سمير بارة"أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري-تيزي وزو-".مذكرة ماجستير.(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والاعلام،جامعة الجزائر،الجزائر،2007)،ص64.

[2]-Pierre Bréchon ,La signification de l'bstention électorale ,Hall archives-ouvertes,Texte rédigé à l'occasion d'un séminaire doctoral à l'Université libre de Bruxelle(ULB), Le 29..2010.

2- العزوف اللاعقلاني:

هو عزوف عن الانتخاب دون مبررات منطقية، أو أسباب واضحة و الممتنعون هنا مواطنون لامبالون بالانتخاب أو الممارسة السياسية أو السياسة بشكل عام، وقد لا يسجلون في القوائم الانتخابية من الأساس يرافقهم احساس بعدم الجدوى من الانتخاب وعدم فعالية النظام السياسي،واللامبالاة تعكس عدم الاكتراث ليس على مستوى الانتخاب فقط،بل لما يحدث في العالم أو في قطاع من القطاعات،وحالة نفسية تعبر عن عدم القدرة على الاستجابة أو الاهتمام بالأحداث.

و العزوف هنا هو تعبير عن اللاوعي السياسي و اللامبالاة السياسية أو التخلف السياسي ويرى **لوسيان باي** بأن هناك خمس أزمات هب السمات الأساسية للتخلف السياسي في البلدان النامية هي[1]

"أزمة الهوية ،أزمة الشرعية،أزمة المشاركة،أزمة التغلغل،أزمة التوزيع"

كما يمكن تلخيص أسباب هذا النوع من العزوف بعدم الاهتمام بالأمور السياسية والاعتقاد بعدم الجدوى من أي عمل أو نشاط سياسي، وأن هذا الواقع لا يعكس آراء وطموحات هؤلاء.

يحمل العزوف عدة دلالات فهو يدل على عدم الرضا والاقتناع بالمرشحين وعدم القدرة على الاختيار بينهم،يدل كذلك على أنه نضال سياسي عن وعي وله مبادىء،رفض للعملية الانتخابية ،حيث **يرى ألان لونسيلو** أن المقاطعة هي نضال سياسي ومعارضة قائمة بدليل المقاطعة التي تطلقها الأحزاب السياسية[2]

---

[1]-اسماعيل بوقنور"التخلف السياسي في الدول العربية-المعايير الدولية والمقاربات الاقليمية"،مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد09،جوان،2013.

[2]-عبد الناصر جابي،الانتخابات والدولة والمجتمع.الجزائر:دار القصبة للنشر،1999،ص101.

المبحث الثالث: العزوف الانتخابي

تم التعرض في هذا المبحث لمفهوم العزوف الانتخابي و أنواعه،ثم النظريات التي فسرت السلوك الانتخابي باعتبار أن العزوف عن الانتخاب سلوك انتخابي

كما سبق الذكر في مقدمة البحث فان ظاهرة العزوف عن الامتناع في الجزائر تكررت في عدة استحقاقات انتخابية و أخذت في الاتساع ولذا أصبح من الضروري توجيه الاهتمام نحو هذه الظاهرة،ورغم فتح المجال للتعددية السياسية والحزبية إلا أن المواطنين يمتنعون عن الانتخاب مع وجود خيارات كثيرة أمامهم،والملاحظ أنه حدث تغيير في مفهوم الانتخاب عند الناخب الجزائري والذي أصبح تعبير عن موقف و نوع من أنواع الاحتجاج بعد أن كان يأخذ صورة تأييد للسلطة.

المطلب الأول:مفهوم العزوف الانتخابي

قبل التطرق لمفهوم العزوف الانتخابي يجب اعطاء مفهوم للسلوك والسلوك الانتخابي والسلوك السياسي،حيث أن العزوف عن الانتخاب هو سلوك انتخابي و هذا الأخير يدخل ضمن السلوك الانتخابي.

1-مفهوم السلوك:"جملة العمليات المادية والرمزية،التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق امكانياته، وحفظ توتراته التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله،و يضمن السلوك البشري التفكير الشعوري الذي هو شعور رمزي على السلوك المادي أو ما يمهد له(...) كما يتضمن السلوك الاتصالي من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى"[1]

و يقصد بالسلوك أيضا أي تصرف سواء كان حركي أو لفظي أو فعلي ظاهر محدد زمانا ومكانا يقوم بين الكائنات الحية تجاه بعضها البعض أو تجاه البيئة.

2-مفهوم السلوك السياسي:"شكل من أشكال السلوك الانساني تنطبق عليه كل صفات السلوك عدا أنه ينصرف إلى ظواهر معينة هي الظواهر السياسية"[2]

---

[1]-عامر مصباح،معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2005،ص94.

[2]-كمال محمد الأسطل،"السلوك السياسي و المفاهيم السلوكية"،http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=254، 12-05-2018.

3-مفهوم السلوك الانتخابي:

عرّفه"**لازرسفيلد**" بأنه:"وحدة سلوك متسلسل موجه نحو هدف،ينتهي بشكل متكامل لمصلحة حزب أو مرشح ما"[1]

و أيضا هو "نمط من انماط السلوك الاجتماعي،إلا أنه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم و قيادة وتنظيم و تنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه واشباع طموحات و تطلعات أفراده"[2]

و يعرف كذلك على أنه:"هو ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا اجتماعية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة في المجتمع و تحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات بين القادة و المجتمع"[3].

العزوف هو:"الامتناع أو الامساك والكف والاستنكاف والاحجام عن التصويت و منه Abstentionnisme أي استنكافية،و تعني نزعة الامتناع عن التصويت و مستكنف أي ممتنع عن التصويت"[4]

أما **العزوف الانتخابي**:فيعرف بأنه:"عدم توجه الناخب إلى صناديق الاقتراع بمناسبة انتخابات منظمة قانونيا"[5]

و في مفهوم آخر للعزوف الانتخابي أنه:"ظاهرة اجتماعية تجسد اللامبالاة السياسية وعدم اهتمام و رغبة شريحة واسعة من المجتمع في التوافد على مراكز التصويت للادلاء بأصواتهم،و ذلك تبعا لعوامل ومبررات معينة"[5]

و في الامتناع قام"**أ.لان كلوط**" بدراسة توصل فيها إلى أن الامتناع يتراجع بحسب درجة الاندماج في المجتمع و من ضمنها مكان السكن،الجو المعيشي و مكان العمل والتلاحم الاجتماعي و أيضا المشاركة الاجتماعية كالممارسة الدينية والانخراط في العمل الجمعوي و النقابي"[6]

---

[1]-يسمينة بن ناقة و ساة داوود"الانتخابات المحلية في الجزائر:دراسة في السلوك الانتخابي".مذكرة ماستر.(جامعة ورقلة.2014،ص25.

[2]-زنيل أغا أوجي،"السلوك السياسي"،في:موقع نحن تركمان
http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=25611

[3]-احسان محمد المحسن،علم الاجتماع السياسي.الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع،2008،ط2،ص115.

[4]-أحمد ويحمان،العزوف السياسي بالمغرب.الرباط:دار د كوم،2007،ص34.

[5]-فيليب برو،مرجع سابق،ص565.

[6]-رفيق الناوي"السلوك الانتخابي-محدداته-أبعاده-تداعياته".دراسة لنيل الدراسات العليا المعمقة.(شعبة القانون العام،كلية عين الشق،جامعة الدار البيضاء،المغرب)،ص63.

الخاتمة

تطرقت الدراسة إلى ظاهرة العزوف الانتخابي في الجزائر تضمن دراسة في الأسباب والحلول في دراسة ميدانية أجريت على طلبة حمه لخضر بالوادي

و لربط الاطار النظري بالتطبيقي تم الاستدلال بالدراسات السابقة والنظريات التي أكدت العلاقة بين موضوع البحث و فرضيات الدراسة ، ثم ربط هذه العلاقة بواقع الجزائر و محاولة اعطاء الحلول للحد منها

لقد تبين من خلال الدراسة والتحليل إلى أن هناك عدة عوامل وفواعل تؤثر في المشاركة الانتخابية و تعتبر كاجابة للفرضيات والتي تؤثر على المشاركة الانتخابية وبالتالي عزوف المواطنين عن الانتخاب و هذه الأسباب متداخلة فيما بينها وهي :

-غياب تنشئة سياسية حقيقية و الدور السلبي الذي تلعبه مؤسسات التنشئة السياسية من أسرة ومدرسة و اعلام وأحزاب سياسية.

- عدم الثقة في النظام السياسي و الانتخابات حيث ترى عينة الدراسة ان الانتخابات شكلية و نتائجها محسومة مسبقا، وكذلك عدم الثقة في النظام الانتخابي والعملية الانتخابية ككل والادارة الانتخابية لأنها غير مستقلة.

-الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عامل مهم في عدم الاقبال على صناديق الاقتراع،حيث الفرد شغله الشاغل لقمة العيش ولاتهمه الانتخابات التي يرى أن لافائدة منها أو أنها لن تحدث أي تغيير

-يعتبر الولاء القبلي والجهوي والعشائري سبب قوي في المشاركة الانتخابية أو مقاطعتها و كان اجاب أغلب المبحوثين عن أنهم ينتخبون للشخص الذي يعرفونه أو من عائلتهم أو عشيرتهم

-ابتعاد المؤسسة الحكومية عن مشاكل المواطنين حيث يشعر المواطن بأنها بعيد عنه ولا تهتم به(الاغتراب)

-البرلمان و دوره السلبي، حيث هو كذلك برلمان شكلي لا يمثل اختيار الشعب حقيقة اضافة إلى أنه لا يحدث أي تغيير يلبي طموح المواطنين

–ضعف الأحزاب السياسية من ناحية الاطارات والبرامج والخطابات والتي تمتاز بظهورها كل استحقاق انتخابي فقط اضافة إلى برامج فارغة من أي محتوى وخطابات تعود المواطن على سماعها

– الاعلام هو أحد مؤسسات التنشئة السياسية و أيضا فاعل من الفواعل المؤثرة في المشاركة الانتخابية، و المعروف أن الاعلام في الجزائر تابع و غير حر و بعيد عن الواقع ولا يقدم أي دور في التنشئة أو في اقناع المواطنين بأهمية الانتخاب .

–المجتمع المدني مغيب تماما اذا أنه هو الآخر مُحتوى من قبل السلطة بمؤسسات ضعيفة أغلبها جمعيات خيرية لا تفيد المجتمع من ناحية نشر القيم و الوعي بضرورة المشاركة السياسية والانتخابية على الخصوص.

و ما نلاحظه هو تطابق الدراسة النظرية مع الدراسة الميدانية من حيث أسباب العزوف والفرضيات التي وضعناها واستنادا إلى هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات للحد من ظاهرة العزوف الانتخابي:

أ– فيما يخص التنشئة السياسية:

*تعزيز لغة الحوار بين الآباء والأبناء واشراكهم في بعض قرارات الأسرة ليتحملوا المسؤولية و من ثم التعود على المشاركة والمشاركة السياسية

*التواصل بين مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة

*الاهتمام بالمعلم والذي عليه غرس القيم للنشء مثل حب الوطن والمواطنة

*القيام باصلاحات في النظام التعليمي من حيث الكتب والمناهج بما يخدم التنشئة السياسية

*عمل نشرات اخبار ووبرامج خاصة بالأطفال بما يتناسب مع أعمارهم واهتماماتهم بشكل يصب في تنشئتهم سياسيا

*الأحزاب السياسية و من خلال وظائفها المختلفة عليها نشر الوعي السياسي بين الموطنين و توعيتهم باهمية الانتخاب و ممارسة حقهم في التصويت، كما عليها تقديم كوادر ذوو كفاءة و خبرة وعدم الظهور في المناييات فقط بل بشكل دوري، ولما لا عمل قانون جديد يجبر الأحزاب على القيام بأدوارها خارج الانتخابات

*تفعيل دور البرلمان حتى يحظى بثقة المواطنين مما يساهم في رغبة هؤلاء في الانتخاب

*تطوير النظام الانتخابي بشكل يعكس ارادة الشعب ويكون حافزا لهم للانتخاب

ب- فيما يخص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فان عينة الدراسة و الدراسات السابقة أن فئة الشباب هي الأكثر عزوفا عن الانتخاب و يعود ذلك لعدة أسباب منها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعليه:

*على الحكومة أن تهتم بهذه الفئة وتلب احتياجاتهم، حيث عليها توفير مناصب شغل ووضع سياسات قادرة على تقليص البطالة، كما عليها توعيتهم بأهمية الانتخاب بالتعاون مع مؤسسات التنشئة السياسية والمجتمع المدني و الأحزاب

*الاهتمام بالزراعة لتوفير مناصب عمل

* لمحاربة الفقر على الحكومة أن تقوم أولا باحصائيات دقيقة حول ظاهرة الفقر لتعرف كيف تتعامل معها مع ترتيب الأوليات حسب الاحتياجات

* اجراء حملات للتبرع

*محاربة الفساد من خلال سن القوانين و محاكمة المفسدين

*حث رجال الأعمال على تقديم مساعدات

* نشر ثقافة الوقف و التي يعود ريعها للفقراء

جـ-أما فيما يخص الولاء و تأثيره على المشاركة الانتخابية فهنا نعود إلى مؤسسات التنشئة السياسية من خلال غرس الولاء للوطن بدل القبيلة أو العشيرة.

ان أسباب هذه الظاهرة في الجزائر ترجع لعدة عوامل متداخلة مع بعضها البعض ولا يمكن فصل احداها عن الأخرى وانه لايجاد حل لهذا العزوف لا بد من العمل على ايجاد حلول كل هذه العوامل مجتمعة

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمة	07-01
الفصل الأول:الاطار النظري والمفاهيمي للعزوف الانتخابي	28-10
المبحث الأول: المشاركة السياسية	10
المطلب الأول:مفهوم المشاركة السياسية	12-10
المطلب الثاني:خصائص المشاركة السياسية	13
المطلب الثالث:أشكال الممارسة السياسية	14
المطلب الرابع:مستويات المشاركة السياسية	15
المبجث الثاني:المشاركة الانتخابية كوجه للمشاركة السياسية	16
المطلب الأول:تعريف المشاركة السياسية	16
المطلب الثاني:مفهوم الانتخاب	17
المطلب الثاني:الشروط الموضوعية لممارسة حق الانتخاب	18
المبحث الثالث:العزوف الانتخابي	20-19
المطلب الأول:أشكال العزوف الانتخابي	22-21
المطلب الثالث:النظريات التفسيرية للسلوك الانتخابي	27-23
خلاصة الفصل الأول	28
الفصل الثاني:دراسة تحليلية لتأثير العوامل الداخلية على المشاركة الانتخابية	58-30
المبحث الأول:مسار المنظومة الانتخابية في الجزائر	30
المطلب الأول:طبيعة النظام الانتخابي الجزائري	37-30
المطلب الثاني:الانتخابات التشريعية الجزائرية 2017	39-37
المبحث الثاني:العوامل المؤثرة في العزوف الانتخابي في الجزائر	40
المطلب الأول:العوامل السياسية	45-40
المطلب الثاني:العوامل الاجتماعية والاقتصادية	50-45

المبحث الثالث:الفواعل المؤثرة في العزوف الانتخابي في الجزائر	51
المطلب الأول:المؤسسات الرسمية و مستوى المشاركة السياسية	52-51
المطلب الثاني:المؤسسات غير الرسمية و مستوى المشاركة الانتخابية	57-53
خلاصة الفصل الثاني	58
الفصل الثالث:الدراسة الميدانية للعزوف الانتخابي	81-60
المبحث الأول:الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	60
المطلب الأول:البناء العام للاستبيان	63-60
المطلب الثاني:خصائص عينة الدراسة	-74-63
المبحث الثاني:الحلول المقترحة للحد من ظاهرة العزوف الانتخابي	75
المطلب الأول:في الميدان السياسي	78-75
المطلب الثاني:في الميدان الاقتصادي والاجتماعي	80-79
خلاصة الفصل الثالث	81
الخاتمة	87-83
الملاحق	92-89
قائمة المراجع	95-88
فهرس المحتويات	96

قائمة المصادر و المراجع

أولا باللغة العربية:

***القرآن الكريم**

أ- القوانين: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.مرسوم رئاسي رقم 02_129 يتضمن:القانون المحدث للجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية لـ30 ماي 2002. المؤرخ في :15 أفريل 2002.المادة 02.

ب- الكتب:

1- أبراش إبراهيم،علم الاجتماع السياسي:مقارنة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي.

(د ب ن)،(د س ن) منشورات-اي-كتب.

2- بدوي أحمد زكي،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية.بيروت:مكتبة لبنان،1978،.

3- برو فيليب، علم الاجتماع السياسي.(ترجمة محمد عرب صاصيلا)،بيروت:المؤسسة الجامعية،2009.

4- بوحنيه قوي و آخرون،الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي.الاردن:دار الراية للنشر والتوزيع،2011.

5- بوشعير سعيد،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة.ج1،(د س ن)الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.

6- بوطالب محمد نجيب،سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي.بيروت:مكز دراسات الوحدة العربية،2002.

7- جابي عبد الناصر ، الانتخابات التشريعية الجزائرية:انتخابات استقرار أم ركود"،في:علي خليفة الكوردي،الانتخابات الديمقراطية و وواقع الانتخابات في الأقطار العربية.

8- جابي عبد الناصر ، الانتخابات و الدولة و المجتمع.الجزائر:دار القصبة للنشر،1999.

9- جابي عبد الناصر ، مواطنة من دون استئذان.الجزائر:دار الشهاب،2006.

10- حسن إسماعيل محمود،التنشئة السياسية:دراسة في دور أخبار التلفزيون.مصر:دار النشر للجامعات،1977.

11- خضر صالح سامية"المشاركة السياسية و الديمقراطية و اتجاهات نظرية و منهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا.(د ب ن)،(د د ن)2005.

12- خطاب سمير،التنشئة السياسية و القيم.القاهرة:ايتراك للنشر و التوزيع،2004.

13- دوفيرجيه موريس،مدخل إلى علم السياسة.(ترجمة سامي الدروبي و جمال الأتاسي)،دمشق:دار المناقشة،1964.

14- زايد الطبيب مولد،علم الاجتماع السياسي.ليبيا:دار الكتب الوطنية بنغازي،2007.

15- سعد أبو عامر محمد و آخرون،السياسة بين النمذجة و المحاكمة،الاسكندرية:المكتب الجامعي الحديث،2004.

16 - سعيد تاج الدين أحمد،الشباب و المشاركة السياسية.).(ترجمة:نشوى عبد الحميد)،(د ب ن)،(د ب ن.

17- سعيد نادية و آخرون،منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية.الجزائر:مؤسسة حسين رأس الجبل للنشر و التوزيع،2017.

18- سلامة علي جمال،أصول العلوم السياسية اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات.القاهرة:دار النهضة العربية،2003.

19- السويدي محمد،علم الاجتماع ميدانه وقضاياه.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1990.

20- شلبي محمد،المنهجية في التحليل السياسي"المفاهيم،المناهج.الاقترابات،و الأدوات.الجزائر:1997.

21- عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل،الموسوعة المسيرة للمصطلحات السياسية:عربي-انجليزي،القاهرة:كتب عربية.2010.

22- عبد الله أبو سريع رضا،تحليل البيانات باستخدام برنامج Spss.عمان:دار الفكر العربي،2004.

23- عطية الله أحمد،القاموس السياسي.القاهرة:دار النهضة العربية،ط1988،3.

24- فؤاد فتوح مدحت،المجتمع السياسي.القاهرة:دار النهضة العربية،1996.

25- قيرة إسماعيل و أخرون،مستقبل الديمقراطية في الجزائر.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

26- محمد المحسن إحسان،علم الاجتماع السياسي.الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع،2008.

27- محمد عبد الرحمان عبد الله،علم الاجتماع السياسي:النشاة التطورية والاتجاهات الحديثة واللمعاصرة.بيروت:دار النهضة العربية،2001.

28- مصباح عامر،معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2005.

29- ناجي عبد النور ، أزمة المشاركة السياسية.عنابة(د م ن)،2007.

30- ناجي عبد النور ، تجربة الانتخابات الجزائرية في نظام التعددية الحزبية 1990-2007،عنابة:منشورات جامعة باجي مختار،2008.

31- ناجي عبد النور،المدخل في علم السياسة.عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع،2007.

32- نعمة إسماعيل عصام،النظم الانتخابية.لبنان:منشورات زين الحقوقية،2009.

33- هلال الدين علي و مسعد نيفين،النظم السياسية العربية:قضايا الاستمرار والتغيير.ط2،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006.

34- وول ألان و آخرون،أشكال الادارة الانتخابية،السويد:المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،2006.

35- ويحمان أحمد،العزوف السياسي بالمغرب.الرباط:دار د كوم،2007.

ب- المذكرات

1- الفقير سميحة"العزوف الانتخابي: دراسة ميدانية مدينة طنجة نموذجا".مذكرة ماستر.(كلية العلوم القانونية والاقتصادية،جامعة عبد الملك السعدي،طنجة،2008/2007).

2- الناوي رفيق"السلوك الانتخابي-محدداته-أبعاده-تداعياته".دراسة لنيل الدراسات العليا المعمقة.(شعبة القانون العام،كلية عين الشق،جامعة الدار البيضاء،المغرب،2007/2006).

3-بارة سمير"أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه:دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري-تيزي-وزو.رسالة ماجستير(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2007)،ص64.

4- بن جدي خالد"طبيعة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات الأخيرة بالمغرب-اقتراع 14 نوفمبر 1997".مذكرة دكتوراه.(قسم القانون العام،كلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية،جامعة محمد الخامس،الرباط،المغرب،2003).

5- بن قفة سعاد"المشاركة السياسية في الجزائر:آليات التلقين الأسري نموذجا:(1962-2005)".أطروحة دكتوراه.(قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعةمحمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2012).

6- بن ناقة يسمينة، داوود سارة"الانتخابات المحلية في الجزائر:دراسة في السلوك الانتخابي".مذكرة ماستر. (جامعة قالمة،2014).

7- بنيني أحمد"الاجراءات الممهدة للعملية الانتخابية في الجزائر".أطروحة دكتوراه.(قسم العلوم القانونية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،الجزائر ،2006.

8- بليل زينب"موقع المشاركة السياسية في التنمية السياسية:دراسة حالة الجزائر 1989-2012".رسالة ماجستير(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة سعيدة،الجزائر ،2013).

9- يحي بن يمينة"السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر-شباب مدينة وهران نموذجا-".رسالة ماجستير.(قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الاجتماعية،جامعة وهران،الجزائر ،2014).

10- حريزي زكرياء"المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية:الجزائر نموذجا".مذكرة ماجستير(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر ،باتنة،الجزائر ،2011)،.

11- حلواجي عبد الفتاح"التمثيل السياسي المحلي في الجزائر:دراسة ميدانية بولاية الوادي للعهدة الانتخابية 2007-2012".رسالة ماجستير.(قسم التنظيم السياسي والاداري،جامعة الجزائر3،الجزائر ،2013).

12-حيرش جمال و بن عليه محمد"النظام الانتخابي و أثره على المشاركة السياسية في الجزائر".مذكرة ماستر.(معهدالعلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة زيان عاشور ،الجلفة،الجزائر ،2017)،ص01.

13- خلفة نادية"مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية:دراسة تحليلية قانونية".رسالة ماجستير.(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،باتنة،الجزائر ،2003).

14- زعاف خالد"اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية"دراسة ميدانية مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية1997 والانتخابات التشريعية 2002".رسالة ماجستير.(قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة البويرة،الجزائر 2007.

15- عبد الكريم هشام"المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية في الجزائر".رسالة ماجستير.(قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر ،2006).

16- كيم سمير"محددات البئية الداخلية وتأثيرها على السلوك الانتخابي:دراسة لانموذج الانتخابات التشريعية والمحلية2007 بالوادي".رسالةمقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2010.

17- لرقم رشيد"النظم الانتخابية و أثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر".رسالة ماجستير.(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة منتوري،قسنطينةالجزائر،2006).

18- لمزري مفيدة"مساهمة الشعب في السلطة من خلال التنظيم الحزبي في الجزائر".رسالة ماجستير.(قسم العلوم القانونية،جامعة باتنة،2014).

19- سليمان وليد"دور النظام الانتخابي في الترسيخ الديمقراطي في الجزائر".مذكرة ماستر.(قسم العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة،الجزائر، 2016)

20- مقدم الجيلاني ،بهرام مصطفى"دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية في المغرب:حزب التنمية العدالة نموذجا".مذكرة ماستر (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة مولاي الطاهر،سعيدة،2016).

21- منصوري فاطمة الزهراء"دور الاتصال السياسي في المشاركة الانتخابية:دراسة حالة الحملة الانتخابية لحزب التجمع الديمقراطي خلال تشريعيات ماي 2012".مذكرة ماستر (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2014).

22- مصطفى البحيري حسن،الانتخابات كوسيلة لاسناد السلطة في النظم الديمقراطية.دمشق:جامعة دمشق،2014.

23- نوري دريس"استعمال المال العام في المدينة الجزائرية"دراسة ميدانية على حديقة الشيلية في مدينة سطيف وساحة طاوس عمروش في مدينة بجاية".مذكرة ماجستير(قسم علم الاجتماع،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعيةجامعة محمد منتوري،قسنطينة،الجزائر2007).

ج- المجلات

1- العقون سعاد"تأثير دور الأسرة الجزائرية على التنشئة السياسية للمراهق:دراسة ميدانية لتلاميذ المدرسة الأساسية"،مجلة دفاتر السياسة و القانون.العدد2012،06.

2- بوقنور اسماعيل"التخلف السياسي في الدول العربية-المعايير الدولية والمقاربات الاقليمية"،مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد09،جوان،2013.

3- حليلو نبيل،"التنمية والثقافة السياسية:أية علاقة؟"،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد08،جوان 2012.

4- حمد ابراهيم"أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث"،مجلة العلوم الانسانية،العدد20،2008.

5- خداوي محمد"الإنتخابات في الوطن العربي بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد 7 جوان 2012.

6- خلف بشير،"المجتمع المدني و دوره في التنمية الأدوار والتحديات"،الرابطة الولائية للفكر والابداع،دار الثقافة،الوادي،2005.

7- عبد العالي عبد القادر"الهندسة الانتخابية:الأهداف والاستراتيجيات وعلاقتها بالنظم السياسية"،مجلة دفاتير السياسة والقانون.العدد 10،2010.

8- فاروق محمد الصالح أحمد "استخدام جماعات المهام في تنشيط اتجاهات أعضاء مراكز الشباب نحو المشاركة الانتخابية"،مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الانسانية،ج3،القاهرة:جامعة المنيا،2001.

9- لعجال محمد لمين"اشكالية المشاركة السياسية و ثقافة السلم"،مجلة العلوم الانسانية،العدد12،2007 نوفمبر.

10- لعروسي رابح"الهندسة الانتخابية الفعالة :مدخل حقيقي لتطوير البرلمان"،مجلة دفاتير السياسة والقانون،العدد06. 2016.

11 - لقرع بن علي،"الانتخابات التشريعية في الجزائر 4 ماي 2017 : دراسة تحليلية"،مجلة الدراسات الاستراتجية والسياسية والاقتصادية ،المركز الديمقراطي العربي، 21 اغسطس 2017.

12- مباركية منير،"علاقة المجتمع المدني بالدولة و تأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"،مجلة دفاتير السياسة والقانون،الجزائر :أفريل2011.

13 - محمد ابتسام"دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وبعد الإحتلال"،مجلة الدراسات الدولية،العدد35.

14 - مرقومة منصور،"المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية في الجزائر بين الواقع والنظرية"،مجلة دفاتير السياسة والقانون ،أفريل2012.

15- معيفي فتحي"الحكومة الانتخابية و دورها في تعزيز المشاركة السياسية في الجزائر"،مجلة دفاتر السياسة والقوانين:،العدد08، 2013.

16- مناصرة سميحة،عوابجية وافية"تداعيات الاصلاحات السياسية الراهنة على المشاركة السياسية"،مجلة الحقوق والعلوم السياسية.العدد 09 ،04-04-2018.

د- المحاضرات

1- برة أحمد،محاضرة بعنوان:طبيعة الانتخاب،كلية الحقوق والعلوم السياسية،الوادي،الجزائر،08-03-2017.

2- حلواجي عبد الفتاح،محاضرة بعنوان:الأنظمة الانتخابية المفهوم ولمحة تاريخية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،الوادي،الجزائر،2017.

هـ- المواقع

1- ابراهيم بسيوني حمادة،استخدام وسائل الاعلام والمشاركة السياسية،سلسلة بحوث سياسية،جامعة القاهرة.

2- البصراتي محمد نور,الأحزاب والمجتمع:معوقات المشاركة السياسية,كولان،تاريخ النشر:2010/12/23,سا:10:47:51.

http://www.gulan-media.com/arabic/details.php?section=5&id=71

3- التلاوي أحمد،"مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية"،في الجزيرة.نت 30-03-2018،سا:21:12.

4- أغا أوجي زنيل،"السلوك السياسي"،في: موقع نحن التركمان http://www.bizturkmeniz.com/ar/index.php?page=article&id=20831،26-03-2018.

5- الندوي محسن،"مشاركة الشباب في الحياة السياسية و دورها في تحقيق كرامة الانسان"،في:**الحوار المتمدن**،العدد2597،(15-03-2018).

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166905

6- تهامي محمد،السلوك الانتخابي المفهوم والتفسير،الحوار المتمدن،العدد4163 08-05-2018.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=370023

7- عليوة السيد و محمود منى،"مفهوم المشاركة السياسية"،في:**مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية**،(15-03-2018).

http://www.mokarabat.com/s5459.htm

8- غزي ناجي"دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية"،في: الحوار المتمدن

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171046

9- كودي محمد،"يمين/يسار:أية حمولة سوسيولوجية؟"،في الحوار المتمدن،العدد30،1309-03-2018.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=44841

10-كمال محمد الأسطل،"السلوك السياسي والمفاهيم السلوكية"،في:**http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=25**، 12-05-2018

ثانيا المراجع باللغة اجنبية:

أ- الكتب

1-Bréchon Pierre,La signification de l'bstention électorale ,Hall archives-ouvertes,Texte rédigé à l'occasion d'un séminaire doctoral à l'Université libre de Bruxelle(ULB), Le 29..2010.

[1]-forum Bulletin ,04-04-2018,www.F-law.net.

2-Subileau Françoise et Marie-France Toinet,Les Chemins de l'Abstention une comparition Franco-Américain,France :La decouverte,1993,p125.

Lhl Oliver,le Vote,Paris :Montchretien,1966,p126 .

4- Lindon Dennis,Marketing politique et social ,France :Dalloz,1979,p129.

5-U Sekaran,(2003),Research Methods for Business :A skill-Bulding Approach ,New York :John Wiley & Sons,i

ب- المواقع الالكترونية:

1-forum Bulletin ,04-04-2018,www.F-law.net.